

١٧



Copyright © King Saud University

V22V



حاشية اللاري على شرح القاضي مير لهداية الحكمة
للأبهري، تأليف مصلح الدين اللاري، محمد
ابن صلاح - ٩٧٩ هـ بخط محمود بن علي بن مصلح
الدين سنة ١١٢٣ هـ .

٩٢ ق ١٣-١٧ س ٢٢ x ١٥ سم
نسخة جيدة، خطها تعليق مقروء، طبعت
مرتين آخرهما سنة ١٣٠٩ هـ .

٧٤٤٧

الأزهرية ٣ : ٤٩٠ الاعلام ٧ : ٣٩

١- الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى
أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ
د- حاشية اللاري على شرح المصباحي هـ- هداية
الحكمة .

٢١١٥٥٩ ف

١٤١٧/٥

King Saud

جامعة الملك سعود



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

١٤٢٧ هـ ف ١١٥٥٩

مكتبة جامعة الملك سعود

الرقم: ١١٥٥٩
المؤلف: جاسية الملايحي على شيخ إمامي ميرزا
الموضوع: مع الله في الدنيا، كسر به صديق - ١٣٧٩ هـ
تاريخ النسخ: ١١٤٢ هـ
اسم الناسخ: محمود بن علي بن محمد صالح الدين
عدد الأوراق: ٩٢
ملاحظات:

في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ** من الذين...
على ما يشترط هذه الكمال الثلاثة وعلى الاقل يكون
مع التوفيق انه حكمه فواعده مخصوصة متعلقة بالاصول
المذكورة وعلى الثاني انه ادراك قواعد متعلقة بها وعلى
الثالث ملكة ادراكها لا يقف لا يجوز استحقاقها
في التوفيق بدونه التوفيق وقد استعمل هذا في قوله تعالى
فقلب ذلك قلوبهم لم يلبثوا الا ميلا فليبدلوا
وقد ارادة كل من كان من هذا المقام ان يستحق وعلى كل
تقديره التقدير المذكور في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ**
من الذين...
الرئيس في معنى الشك في قوله **وَمَا يَكْفُرُ**
من الذين...
العدد من كماله الوحدانية...
او احيانا في كماله الوحدانية...
في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ**
من الذين...
في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ**
من الذين...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه...
في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ**
من الذين...

في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ** من الذين...
العدد من الاعيان في قوله تعالى...
اقامها الرابع انه الدوائر الكونية...
التي ليست من الاعيان...
انها لا باب البنية والبنية من اف...
انه يثبت فيها من الوحدانية...
باصول الاعيان...
التي...
لذلك...
من...
اذ جاء حكمه...
كلما...
كلما...
في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ**
من الذين...

Copyrighted material

في هذا العلم ما يتفرع من العلوم الثلاثة الأولى
وإنما كلف في هذا العلم ما يتفرع من العلوم الثلاثة الأولى
فهر العلم في هذا العلم ما يتفرع من العلوم الثلاثة الأولى
الآلية والعلوم الحقيقية وأقسامها هي العلوم الثلاثة الأولى
الأول مبنى على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
المعنى الرابع هو أن العلم هو العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
كل من العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
أدنى تصور في العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
على الحقيقة وأنه كما لا يخفى من تصور العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
فلذلك لا ينظر في الترتيب الذي عليه العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
بأنه المراد بالعلم الكلية بمعنى الترتيب والعلوم هي العلوم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
باعتبار الكلية وعلى هذا ينبغي أن المراد جميع الأقسام الثلاثة الأولى
أولاً ونظراً لأن العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
والعلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
بأنه المراد بالعلم الكلية بمعنى الترتيب والعلوم هي العلوم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
باعتبار الكلية وعلى هذا ينبغي أن المراد جميع الأقسام الثلاثة الأولى
أولاً ونظراً لأن العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى

انصاف كثير من هذا العلم وقد علمه للعلوم المذكورة حكمه
بأنه بعضنا من العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
هذا لأن العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
البشرية تنطلق بغير علم ما من علم في نفس الأمر ولو كان
متعلقاً بالعلم لا يتوقف على علم ما من علم في نفس الأمر ولو كان
واحد من العلوم متعددة وأقسامها هي العلوم الثلاثة الأولى
باعتبار رصدها على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
متناسبة من جهة واحدة ولا ينفك العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
أقسامها هي العلوم الثلاثة الأولى
العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
على ما من علم في نفس الأمر على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
واقف على نفس العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
شأنه لا وليست من جهة واحدة ولا ينفك العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
بأنه المراد بالعلم الكلية بمعنى الترتيب والعلوم هي العلوم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى
باعتبار الكلية وعلى هذا ينبغي أن المراد جميع الأقسام الثلاثة الأولى
أولاً ونظراً لأن العلم على علم العلم على جميع الأقسام الثلاثة الأولى

في علم الله المتعلق بالادوار الاصطلاحية كالنحو والتعرف
والاشتقاق وانما كان في العلم باعتبار الاصطلاح
لميت لنفس الامر نسبة الى هذا اذا كان موضوعا في
الكلمة والكلام موجودا في الخارج لانه وجوده كيت لانا
لا نرى وجوده لانه مركب من جوف لا يمكن ان يتغير في الوجود
وانما هو كبر لوجوب انشاء الكل نعم في هذا الامر المتعلق

ببعض الكليات التي علمت وادركت في الاستقراء وبعض
كوف العاطفة وكذا في فهم الفقراد هو من غير علم
الشيء وانما يتبدل بتبدل الشئ في هذا ولا يفتي
عليه في الشر العقابيا المذكورة في كلمة العلم في هذا
يتفق عليها كقولهم كونه اذ لا مدخل في الانشغال فليس
البحث فيها كبحث في الاعيان على ما هي عليه **بقدر**
الطاقة البشرية اذ لا يدرك في الافان الذي في

لا يتغير اذ لا يتغير في العلم في هذا
الامر المتعلق بالادوار الاصطلاحية كالنحو والتعرف
والاشتقاق وانما كان في العلم باعتبار الاصطلاح
لميت لنفس الامر نسبة الى هذا اذا كان موضوعا في
الكلمة والكلام موجودا في الخارج لانه وجوده كيت لانا
لا نرى وجوده لانه مركب من جوف لا يمكن ان يتغير في الوجود
وانما هو كبر لوجوب انشاء الكل نعم في هذا الامر المتعلق

ببعض الكليات التي علمت وادركت في الاستقراء وبعض
كوف العاطفة وكذا في فهم الفقراد هو من غير علم
الشيء وانما يتبدل بتبدل الشئ في هذا ولا يفتي
عليه في الشر العقابيا المذكورة في كلمة العلم في هذا
يتفق عليها كقولهم كونه اذ لا مدخل في الانشغال فليس
البحث فيها كبحث في الاعيان على ما هي عليه **بقدر**
الطاقة البشرية اذ لا يدرك في الافان الذي في

في علم الله المتعلق بالادوار الاصطلاحية كالنحو والتعرف
والاشتقاق وانما كان في العلم باعتبار الاصطلاح
لميت لنفس الامر نسبة الى هذا اذا كان موضوعا في
الكلمة والكلام موجودا في الخارج لانه وجوده كيت لانا
لا نرى وجوده لانه مركب من جوف لا يمكن ان يتغير في الوجود
وانما هو كبر لوجوب انشاء الكل نعم في هذا الامر المتعلق

ببعض الكليات التي علمت وادركت في الاستقراء وبعض
كوف العاطفة وكذا في فهم الفقراد هو من غير علم
الشيء وانما يتبدل بتبدل الشئ في هذا ولا يفتي
عليه في الشر العقابيا المذكورة في كلمة العلم في هذا
يتفق عليها كقولهم كونه اذ لا مدخل في الانشغال فليس
البحث فيها كبحث في الاعيان على ما هي عليه **بقدر**
الطاقة البشرية اذ لا يدرك في الافان الذي في

لا يتغير اذ لا يتغير في العلم في هذا
الامر المتعلق بالادوار الاصطلاحية كالنحو والتعرف
والاشتقاق وانما كان في العلم باعتبار الاصطلاح
لميت لنفس الامر نسبة الى هذا اذا كان موضوعا في
الكلمة والكلام موجودا في الخارج لانه وجوده كيت لانا
لا نرى وجوده لانه مركب من جوف لا يمكن ان يتغير في الوجود
وانما هو كبر لوجوب انشاء الكل نعم في هذا الامر المتعلق

ببعض الكليات التي علمت وادركت في الاستقراء وبعض
كوف العاطفة وكذا في فهم الفقراد هو من غير علم
الشيء وانما يتبدل بتبدل الشئ في هذا ولا يفتي
عليه في الشر العقابيا المذكورة في كلمة العلم في هذا
يتفق عليها كقولهم كونه اذ لا مدخل في الانشغال فليس
البحث فيها كبحث في الاعيان على ما هي عليه **بقدر**
الطاقة البشرية اذ لا يدرك في الافان الذي في

في علم الله المتعلق بالادوار الاصطلاحية كالنحو والتعرف
والاشتقاق وانما كان في العلم باعتبار الاصطلاح
لميت لنفس الامر نسبة الى هذا اذا كان موضوعا في
الكلمة والكلام موجودا في الخارج لانه وجوده كيت لانا
لا نرى وجوده لانه مركب من جوف لا يمكن ان يتغير في الوجود
وانما هو كبر لوجوب انشاء الكل نعم في هذا الامر المتعلق

ببعض الكليات التي علمت وادركت في الاستقراء وبعض
كوف العاطفة وكذا في فهم الفقراد هو من غير علم
الشيء وانما يتبدل بتبدل الشئ في هذا ولا يفتي
عليه في الشر العقابيا المذكورة في كلمة العلم في هذا
يتفق عليها كقولهم كونه اذ لا مدخل في الانشغال فليس
البحث فيها كبحث في الاعيان على ما هي عليه **بقدر**
الطاقة البشرية اذ لا يدرك في الافان الذي في

والافعال وتحتلها بالاثبات شرافها وكما جراه
النفس الناطقة الانانية ليست هي وجوده بقدرتها
واختيارها اللهم الا ان يقرب هذه الحجة لغير بناء على
اختلاف بينهم في موضوعها ففهم من يقرب بانه موضوعها
الافعال والاعمال ومنهم من يقرب بانها النفس الناطقة
كما نقلت وبانه الكتاب موافق للافتقار ويكفي انه يقال
ايضا مراد من قال انه موضوعها النفس الناطقة انها
موضوعها من حيث اتصافها بتلك الاحوال والاشياء
انها من حيث اتصافها بالاعمال والاضلاخ وجودها
بقدرتها واختيارها وقد تكلمت في بحث من حكم النظرية
في بعض الاحوال المذكورة التي وجودها بقدرتها واختيارها
كالماهية والحركة والفعل والوضع واجيب بانه المراد
بالاعمال المذكورة الانواع والنوع مما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالوضع المذكور هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالحركة المذكورة هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالفعل المذكور هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالوضع المذكور هو ما يكون بقدرها واختيارها

اذ كان جميع افراده كذلك في حيث يودي الى
صلاح العاشق والمعاد لا يخفى على المتبحر انه ليس كغير
منه بل حكمته العلية مما يودي الى صلاحه بل بعضها
يودي الى صلاحه العاشق وبعضها الى صلاحه المعاد فقط
واحدة من حكمته العلية عبارة عن حيوانك نزل جميعها
مؤدي الى صلاحه وانه كان بعضه من الايادي والبعض
ولما لم يكن للحيوان في افعالها بدو او اجتناب المخلوقة
كانت يفتقرها ما غير ذلك **بسم** حكمته العلية قبل ذلك
الاستيعاب العلية والنظرية انه المقصود الاول الفيل و
منه الثاني النظر ولا يخفى ما فيه لانه الشرح في بانه المقصود
من الاول او لا هو النظر والعمل انما يفصل ما بينا فانه
مقصود العمل لا ان يعلم من فعله بخلاف الثانية فانه العمل لا
يظهر لغيره في الكتاب انه قال كما كانا قد تقرر
ان المقصود من النظرية هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالوضع المذكور هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالحركة المذكورة هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالفعل المذكور هو ما يكون بقدرها واختيارها
والمراد بالوضع المذكور هو ما يكون بقدرها واختيارها

[illegible]

واوحي وعلم تقديم ان يكون المرد في الحكمة المحدودة في
 اصول الاطلاق ما هو مقسم النظرية والحكمة لا
 المحذور الذي ذكره لانها تقع في بل هو انما هو التصديق
 باصول الالة الحكمة تنقسم الى النظرية والحكمة انما
 الحكمة الى الاله او تذهب الاطلاق من ان ينقسم الى الحكمة
 الى معرفة الاطلاق التي هي الحكمة في وقوعه في تذهب
 الاطلاق ليس نفس الحكمة بل التصديق باصول الاله
 على الاطلاق انما يتبين ان الاله هو الفصل في الحكمة
 كمرجع العلم بالحكمة الموصولة عن بل انما ينقسم الفضائل
 المتصلة بالقوة العلمية فيها من انهم صعدوا مطلق الفضائل
 فيها وعلم انما انما يلزم ان لا يوجب الحكم على الحكمة بانها انما
 من العلم والحقيرة اذ ليس العلم باصول الاله الموصولة
 كالمعرفة المكونة واعلم انما انما سمى ذلك العلم
 بالعلم والحقيرة المكونة المكونة المكونة المكونة

والبصير في كل موجود مقدار موضوعه
الواجب في الموضوع الألهي بغير
حسب الاختصاص الذي لا يشك فيه المقدار المحمدي
عقد الله المقادير على قدر الخلق

فانما هو ٨٢٦

والله اعلم بالصواب والصدق في الامانة
في كل ما ذكرناه من هذه النسخة
التي هي الاصل في جميع النسخ
التي هي الاصل في جميع النسخ

الشيخ اذ انت في غماره البرية وعلى كوكب بومها
 لم تقرب الى القصر ورواه هذا المؤلف سقوطه
 فزاد احواله وهم لا يخفونه في البيوت الا على الدائر
 فانهم يعرفونه عن كل تلك بذاتة ويخفونه عن اورد
 باعتبار ما تسمى البيوت بسبط غير محنة والكتابة
 يخفونه عن الاباء وسمى عليهم بيوت محنة فاما
 القدامى من لا يخفون في الذم الى الامانة اقلوا وقال
 الشيخ في الاشتر ان باظر الى طرق المتأخرين في
 عن الاباء والى انهم يحافوا الاجاب ويخجلون
 بالكرة غير ان كانت لاه الكبر في غير كبر بل
 الكبرية مما ثبت فيه **وهو** وسمى الكبر في لاه كبر
 كانا يامرون المتأخرين بان يرضوا انفسهم في ابتداء

فبعضه جسم من صفت اشتغال على الطبيعة واعلم انه لكل
 من الآتى والرياض والطبيعي فروعاً كثيرة وقيل
 اما فروع الآلى فهي الهندسة والاركان والمعادن
 فروع الطبيعى هي الطب وافصول الفروع والخطوط
 والتشريح وفروع الانساب واما الرياض فاصولها
 اربعة وهي الهندسة والهيئة والكمية والقياس
 فروعها علم الحساب وعلم الخط وعلم الموازين وعلم الجداول
 والحج والقياس وعلم اكمال الهندسة والاشياء
 وعلم الرياض والتفاوت والفرق بينه وبين الهندسة
 موضوع الفرع اخص من موضوع الاصل مأخوذ من
 قديمه كقوله الاناء للطب فانه اخص من جسم
 الطبيعى الذى هو موضوع الطبيعى مأخوذ من معنوية
 الصفة والحرف التى هي معنوية بالنسبة اليه كقوله
 الجسم الذى هو موضوع الطبيعى مأخوذ من معنوية
 الصفة والحرف التى هي معنوية بالنسبة اليه كقوله

فبسم العلم باصول الالوه واليهما العلم باصول
العلم على كماله وفلسفه اوله ووجه التسمية ما مر
واضلفوا له انه المنطق انه عبارة الشفاذ الزعم انه
ليس من حيث فاسد في المنطق هذا هو ما قصد
ذكره من المنطق على سبيل الاختصار والتفصيل بعده
العلم الكلي في انه لكاه المنطق فلا معنى لانفسه
اليها بل يكونه الاتقان من بعض اليها كذا في بعض
من الامت رات خلافا ما في كتابها ايتها كذا في بعض
كيفية الحق انه مذهب اليك اصولا وعلماء كذا في بعض
القطاير يدرك سبيل عليك تفريغها وتفصيلها من غير
من علم المنطق كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
اصولها كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
فلا يلزم انه يكون المنطق من كذا في بعض تفريغها
من علم المنطق كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك

لا يخفى عليك ان من فاداه كذا في بعض تفريغها
بل علم كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
هذا يكونه العلم كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
في النفس كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
العلم كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
لا يكونه كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
في كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
اراد الاما كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
لا تفهم كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
اه المراد كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
الخصوص كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
هذا كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
كل جعل العلم كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك
والفهم كذا في بعض تفريغها من مذهب اليك

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

بسيط ان لا يتركب من الالف المختلفة حركات
فقد امكن ان يمتنع واحد لا يمتنع الا في الالف
لكنه قابل للانفصال الغير المتساوية وقدر كذا الشرح
انه متصل واحد لكنه قابل للانفصال فمتساوية والتكليف
على انه ليس متصل بل له اجزاء ومفاصل وكل من
اجزاء لا يتجزى لكنه مجموع من اجزاء متساوية والنظام
على انه غير متساوية وديمقراطية فهو بانها
صفاصلة غير متساوية بالفضل فاما الصفة فمتساوية
منه في خلاف في حكمه الى الغير المتساوية
الالف فاما بانها في مرتبة ديمقراطية فهو بانها
على ذلك اربعة اقسام رئيسية كقضية على بعض شدة
العدالة ولا يخفى عليك انه في عدالة في النظام من
الماضي نظر اذ هذا ليس من هذا النظام بل هو من
الالف في نظامه ذاته فمتساوية بالفضل
وهو في نظامه ذاته فمتساوية بالفضل
وهو في نظامه ذاته فمتساوية بالفضل

التفاوت والى واداة خلاف الثاني في الشرح
الالف الشفاء بحسب حقيقة صورة الاتصال القابل
لما قبل من فرض الالف الثلاثة وهذا الفرض المقدار
غير كسرية التعليل فافهم هذا كسرية حيث له هذا الصورة
لا يلائم في اقسامه بانها كذا او كذا ولا يلائم بانها
او عدد ديمقراطية او كذا او كذا او كذا او كذا
من حيث هو ففهم هذا الاعتراف غير اعتبار كسرية التي
ذكر بانها في علمه في تلك الاعتراف فيها تفاوت
والمفصلة في الالف والمفصلة في مفهوم الطبيعي قضية
بالانها والاطلاق والالف والمفصلة في مفهوم الطبيعي
ماضودة من التعليل فليس الانباز في حكمه في
الوضعية كما يشوب العبارة **فهم** فصل في ابطال
الحق الذي لا يتجزى اعلم انهم اختلفوا في حقيقة
البسيط ففهم هذا الاعتراف في نظامه ذاته فمتساوية بالفضل
وهو في نظامه ذاته فمتساوية بالفضل
وهو في نظامه ذاته فمتساوية بالفضل

نسخة حاشية

الانفاس من تركب الاجاب اخذ الالوان والاصناف والظهور
وغيرها من الاعراض الالوانية على من يربط ذلك حيث
لا يدري اذ هو بعد ما اطلع على ذلك نفى في قاس
يقبل حكم القسمة في غير النهاية ومن يربط ان قبيل
الانفاس استلزام حصول ذات الالف في كل صورة
بان امره من اجزاء غير متساوية بالفضل فلم يقبل
واعلم انه اثبات منسوب الحكم وهو انصاف الحكم لكون
وتركيبه من الصور لكانه موقفا على ابطال
اجزاء الذي لا يتجزأ استلزام الصلة بعد ابطال
الانصاف على ما يقف الحكم لانه منسوب من كونه
يستلزم اثبات اجزاء من استلزام على تركيبه من الصور
والصورة **وهو** ونقاب له كونه المرد في الظاهر ان اطلاق
كونه المرد عليه باعتبار ان لا يتجزأ في تلك الصورة ولا في
وهو انصاف الحكم لانه منسوب من كونه
باعتبار ان لا يتجزأ من الصور لكانه موقفا على ابطال
اجزاء الذي لا يتجزأ استلزام الصلة بعد ابطال
الانصاف على ما يقف الحكم لانه منسوب من كونه
يستلزم اثبات اجزاء من استلزام على تركيبه من الصور
والصورة **وهو** ونقاب له كونه المرد في الظاهر ان اطلاق
كونه المرد عليه باعتبار ان لا يتجزأ في تلك الصورة ولا في

ما يقبل

الانفاس من تركب الاجاب اخذ الالوان والاصناف والظهور
وغيرها من الاعراض الالوانية على من يربط ذلك حيث
لا يدري اذ هو بعد ما اطلع على ذلك نفى في قاس
يقبل حكم القسمة في غير النهاية ومن يربط ان قبيل
الانفاس استلزام حصول ذات الالف في كل صورة
بان امره من اجزاء غير متساوية بالفضل فلم يقبل
واعلم انه اثبات منسوب الحكم وهو انصاف الحكم لكون
وتركيبه من الصور لكانه موقفا على ابطال
اجزاء الذي لا يتجزأ استلزام الصلة بعد ابطال
الانصاف على ما يقف الحكم لانه منسوب من كونه
يستلزم اثبات اجزاء من استلزام على تركيبه من الصور
والصورة **وهو** ونقاب له كونه المرد في الظاهر ان اطلاق
كونه المرد عليه باعتبار ان لا يتجزأ في تلك الصورة ولا في
وهو انصاف الحكم لانه منسوب من كونه
باعتبار ان لا يتجزأ من الصور لكانه موقفا على ابطال
اجزاء الذي لا يتجزأ استلزام الصلة بعد ابطال
الانصاف على ما يقف الحكم لانه منسوب من كونه
يستلزم اثبات اجزاء من استلزام على تركيبه من الصور
والصورة **وهو** ونقاب له كونه المرد في الظاهر ان اطلاق
كونه المرد عليه باعتبار ان لا يتجزأ في تلك الصورة ولا في

iversity

Copyri

بالكافة والكافة باسم والآخر باجر والآخر بالآخر
 يرد انه لو كان هذا معنى الكل لكانت بعدا تقرر معنى
 الكل بالاثبات انه الصورة لا تنجز عن الصورة
 المصورة في الوض لا يستقل عن الموصوف في انهم تكلوا
 ثوبه اثباتها وانها تكلت بمقدرات يكل الثوب
 وكل اعضاءه اكل اكل التكلف عن هذا التكلف
 فنذكره وقوله بعينه يفيد انه عدم الالهيته بنوعه
 لا ينافي الاقتصار اذ الوض لا يكل بنوعه موصوف
 ابعين بل اصباه بشخصه وقوله نظر الى ذاته يفيد
 انه المعتبر اكل اكل اصباه اكل من فطوره النظر
 سائر القيود لغيره المتداخلة فانها من قبيل التداخل
 واكتسبت بها كل منها الى الآخر وايضا هذا القيد
 هو بازم كونه في العينية غير خارج عن الذات في

المعينة
لنظرة

حقه لا ينتقص بطوره الافلاك المحتجج كقبح كل واحد
 منها بشخصه بدونه ما يات به قال الشافعي في الحاشية
 بعينه ان حبس شخصه وهذا مبني على ما ذهبوا اليه
 من انه شخص الصورة باليد وتخص الشخص بالوجه
 وهذا وقائده هذا القيد في ارجح سطوح الافلاك
 الحاصلة فانه لا يلزم مصادفة بعضها عن بعض لكنه لا يرد
 انه شخصه موقوف عليه بل لا يتناع الخوف والالتزام
 وانت تعلم ان لا يفرق فائدة قوله نظر الى ذاته ويمكن
 ان يقال منه الاختصاص كونه بحيث يتصوره يربط
 بدونه كخصه فيه سواء كانا ههنا او عرضين
 او مختلفين وليس فيه ذلك التكلف ويكره السطوح
 المنطبقة بعضها على بعض وقيل من علمه ان شاء
 علم هذا التوفيق لا يلزم انه يلوذ الى حاله تحقيقا

كله الاعراض فالاجابة كمله يكونه
 تحقيقا او تقدير تفصيلا الاشياء وانه يكونه تفصيلا
 لا ياتي ودون تقدير بياير دانه الكاه بغير البعد الجرد
 الموجود لا يقبل الاشياء كتحقيق الجرد وعلى تقدير
 انه يكونه باليه بالاشياء كتحقيقه لا يرد الجسم
 فيها بل على هذا التقدير ايضا بغير مادتها ولا يبقى
 مكانا وايضا كثر من اعراض الاجابة لا يقبل
 الاشياء الحقيقية والالاتي دون الكل فيها
 كالسوة والاصوات والطعوم مثلا الا ان يقتضي
 في الاتي دوا الاشياء كتحقيقا يكونه مكانا فالبسطة
 الاشياء بالذات وهذا التعريف صادق
 عليه في انه يجوز ان يكونه التوفيق ككل الصورة
 والوضوح والاصول انه يكونه كونهما حاصله في

هذا هو الوجه الذي عليه
 في هذا التقدير
 في هذا التقدير
 في هذا التقدير

بجيت انه اما اذا كانه في الكاه من اهل
 كثره الى المشهور المعتمد عليه عند الجمهور من اهل
 المشيئة والاشراقية واستجابة التوفيق
 صادق على الكاه باني من اهل اريد وها
 اولا الى من اهل الاشراقية لانه جوابا للنقص في
 اظهر ويكفي ان يقال المراد بوجه ما حصل فيه ان
 صفة مفيد يكونه فيه فلا نقض فلهذا الاشياء
 انه لو كانه هذا الدليل مما يلزم من الاشياء في
 الجسم كانه الاشياء في سطح الفلك الاعظم لانه الاشياء
 الى ذلك جسم في الاشياء في سطح الاشياء في
 في الاشياء في الفلك هو مكانه والاشياء في
 هذا السطح في الاشياء في الجسم الذي في السطح
 في ان يترتب بينه وبين الاشياء في السطح واكثر

اشارة الى السطح اشارة الى السطح الذي
 هو كانه غير متم وقدر الانطباق عليه غير مثبت
 لانه مجرد الانطباق لا يستلزم اتحاد اشارة لانه
 الاشارة تميز من العقل ولا يلزم من تميزه وتعيينه
 شيئا تميز ما ينطبق عليه بالذات ولا بالشيء كما
 لا يخفى فظاهر كلام اقول كانه تبع الامام في
 نفق وجود الاعراض الغير الترتيبية كالاطراف و
 غير ثابته الوجودية والاصناف وحق الانحصار لا يخرج
 بالاطراف المتداخلة مطلقا ولا يخفى عليك انه قد
 اختص به استدراك الالاف ياقم فائدة احواله
 مثل الماء الذي له الطيف والورد الذي له الرائحة
 كونه بحيث لا يتحقق بدون نظر الى ذاته كما ترى
 ويرد عليه وايضا يرد عليه انه لا يصدر عن علمه

الثانية التي هي الترتيبية الغير الترتيبية في السطح بل على
 طوله الصفات في المحدثات وتتميز بكونها صفات
 الاطراف بانها تعلم بداهتها اشارة الى جهة لا بد له
 من التعيين في جهة من اشارة او مجموع من حيث هو موجود
 وليست الاطراف متصفة بشئ منها لانه ليس لها وجود
 في الفعل والاداء الفرضية لبي شئ منها محال
 لانه كل في السطح من السطح وليست الخط من شئ
 في السطح والالافسم بانفسه وانما عدم معيّن
 بالنسبة الى المجموع فكله المجموع يتقدم بالانقسام
 فيكون انقسامه امر وجودي امر آت من العلم الشرعي
 كذلك وانما حاله في المجموع ومقارنته له و
 تتقدم بانقسامه والبدئية التي هي بدئية
 الوهم بعينه هذا التعليق نفسا لانه اذا اراد

بهذا الاختصاص انه بحيث يعمى علمه بواسطة
 علمه البياض بالنسبة الى الجسم مثلا وعلمه
 الاطراف وانه اراد ان يصير كماله عليه ولو لم يسطر
 ذو فلا يخفى انه يصدر عن علم البصر بالنسبة الى الصورة
 فانه يصدر عن صورة ذات ميسورة ويصدر عن العلم
 بالنسبة الى صاحب بل هو موضح بالنسبة الى
 لا يخفى على البصيرة انه الصورة الجزئية المرتبة في
 لها اختصاص ناعت بالنسبة الى النفس التي
 اذ لها تعلق بمصطفى لانه نفس النفس عاقل بها
 ليست حاله فيها ثم اذهب المراد بالاعتاما
 نعتا بالذات او ما يوجب نعتا بالعرض فعلم
 يلزم ان يكون اللون والصورة بالنسبة الى الجسم الذي
 سطحه تصف باللون والصورة والاولا بالذات غير

غير ذلك وعلمه الذي يلزم ان يكون الامور
 التي صدرت عن العقل حاصله فالتفصيل اذ هو معلوم
 بالعرض ولما تعلق بالنفس مصفى لانه نفس النفس
 عاقل بها بالعرض هو لا يثبت اذهب في كنهه
 لان لا يثبت ذلك التعلق الذي بين البياض والجسم
 بين العقل والكلوب والجسم ومكانه فانه انما
 ما يميز اختصاص البياض بالجسم بل يميز عدم
 تحقق ذلك التعلق اذ اصله بالجسم بين الجسم
 ومكانه والعقل وكلوبه وهي صلاية تصور الاختصاص
 التي يكونه للنفث بالنسبة الى الكسوف بديهي بوجه
 يما زعن غيره فانه العقل مجرد لا وصف اختصاصها
 خاصا كوصفاتها لا يثبت ركا في غير ما وبوق بالبداهة
 بين ذلك الاختصاص والانيء الاخر الاختصاصات

لا يجوز

لانها قد تطلق على اسم الله الاول الذي قال
 على الالوهية التي تتركب منها لطايف الناس وقد
 تطلق ايضا على الماهية النوعية من جسم يتركب من
 افراد باصبع الكاكتش فلا بالنسبة الى التسمية
 فانه قلت انه يحتمل ان يكون السؤل اعترفنا
 على المحم بانه ذكر تلك المباحث ههنا غير مناسب
 لانها من الآلات ويمكن ان لا يكون ليراد ابل طلبا لثبوت
 على ليراد ههنا وقد يقال على الاقضية والآلات
 لا يوجب ان يكون ليراد ههنا غير مناسب لجواز
 ان يكون تلك المباحث من الكاكتش لثبوت التركة
 من الآلات من حيثية ومن الطبع من حيثية اخرى على
 التارة ان التركة في امر فيكون ان يكون ذلك وكلاهما
 بعيدا فانه البحث من كذا عن وجوده

فبما ان البحث عن الوجود كيف يكون ملكا
 المطلوب فانه الوجود ليس عرضا ذاتيا لشيء
 وهذا قيل اليه موجود من الكاكتش المطلوب
 والمراد بعض الوجود ههنا ويمكن ترجيح
 صاحب الكاكتش بانه المراد بانه فانه البحث
 هناك اما عن وجود المادة ان ليس ان الوجود
 وغيره موضوعا لتلك المباحث بل المراد
 انها محلات فانه البحث لو استدل بالموضوع
 برادع الباطن كعمل الوجود عليه ولو استدل الى
 الاحوال كما ذكر ليراد انها تحتمل في كل
 ذلك عن عن المادة ان في جهة البحث يعني انه
 لا مدخل للمادة في جهة البحث وليس البحث
 بوجه يكون الاشتغال على المادة منظور فيه

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

لانها قد تطلق على اسم الله الاول الذي قال
 على الالوهية التي تتركب منها لطايف الناس وقد
 تطلق ايضا على الماهية النوعية من جسم يتركب من
 افراد باصبع الكاكتش فلا بالنسبة الى التسمية
 فانه قلت انه يحتمل ان يكون السؤل اعترفنا
 على المحم بانه ذكر تلك المباحث ههنا غير مناسب
 لانها من الآلات ويمكن ان لا يكون ليراد ابل طلبا لثبوت
 على ليراد ههنا وقد يقال على الاقضية والآلات
 لا يوجب ان يكون ليراد ههنا غير مناسب لجواز
 ان يكون تلك المباحث من الكاكتش لثبوت التركة
 من الآلات من حيثية ومن الطبع من حيثية اخرى على
 التارة ان التركة في امر فيكون ان يكون ذلك وكلاهما
 بعيدا فانه البحث من كذا عن وجوده

وعلى هذا يكون قوله تعالى المشهور الذي
 عليه الجمهور كما قلنا ان له ما قاله في قوله
 انما من الآتي انما يتم لو كان كمراد من المادة في
 تعريف اقسام الحكم هو السيد لا اعم منها وكذا
 ما قاله في قوله وفيه شبهة مثل المكاد والدار
 وقد يقال في كونه اليقين في الالف العايلة
 لانها كالتنظر اذ طبيعتها بالية واليبوسة
 تقتضي صعوبة التشكل بالاشكال لا يبعد
 انه يقال المراد بها ما هي عندها وهي رطبة
 لا اختلاطها بالمواد فانه قيل قد ينو قولهم انه
 النار حارة بالطبع مستند بانها كبرياء يكونه
 النار التي عندها كذلك لا اختلاطها بالمواد
 دونه التي ليست عندها ويجاب بان لا وجه

عن الانصاف فكيف لا قيل هذا الجواب في
 دفعه من الرطوبة ليس في وجاعه الانصاف
 ولو قيل ان يكون في وجاعه فلان لو كانت احوال
 ليست طبيعة للار ومكنة في الهواء لكاه
 الهواء الذي اكتسب النار اذ ان من احترق
 منه هب اقص في هذا الكلام انظارا ما اولا
 فانه صعوبة التشكل بالاشكال لا توجب عدم
 قبول الانفعال عاينه ان توجب صعوبة
 علاه قبول الانفعال معلوم بالثبوت و
 انما ثانيا فانه الكلام في ما يثبت لا تفكك فيلزم
 انما لو كانت مترددا فيها وليس الكلام في رطوبتها
 وقبولها لانها لا يتوقف على رطوبتها
 واما ثالثا فانه قوله لكاه الهواء الذي اكتسب

غير سم اذ اليه يستعان فطر الحرارة فيجوز ان
تكون بسبب السبب الطبيعي او مما الشب
اوارة منه كما ان الاجسام المتطرفة تكتسب
اوارة من شعاع الشمس وتكون اقرب منها
والا لزم اجزاء اقصى حاصل فمعظم المصايف
الاجسام القابلة للانفكاك متصل واحد والآخر
اي وانه لم يكن تلك الاجزئية صادقة لزم اجزاء الالة
تفيضها صادرة وهذا من اجسام الاجسام بمقتضى
واحد وهذا يستلزم ان يكون لكل جسم حاصل
ولما كان انه لا بد من الانتهاء فيلزم اجزاء وما في
كل وهو من الالة كل لانه يكثر من اجزاء يكون
الواحد موصوفا فيها الالة البسيطة متبذرا المركب
وهذا الحكم بداهتي كما ادعاه الشيخ في الشفاء و

الاجزاء البسيطة

والاشارة فلا يلتفت الى ما قيل ان القدر
الضروري ان المركب لا بد له من اجزاء يتقوم
بها واما انتهاء الالة بالشيء المركب فليس بيانا
بنفسه والكثرة لا بد فيها من الواحد العددي
لان الواحد الحقيقي هو ان يشتمل على احوال
وهكذا فانه كما بره غير مسموع لان يستلزم
انه وايضا انه يستلزم عدم جواز قطوع الزمان
المتناهي ولا يخفى ايضا انه لا يمكن ان
يقطع الزمان ايضا غير متناهيا لانه فيجوز ان
يقطع في زمان متناهيا لا امتداد غير متناهيا من الاجزاء
هذا الجسم الغير المتناهي من الاجزاء المتناهي من الامتداد
لانه ذلك الزمان المتناهي من الامتداد مركب من
اجزاء غير متناهية ولا يخفى عليك انه مرد على الوجه

تقطع الزمان بغير متناهية

الاجزاء البسيطة

والتناقض صحيح

الانف اذ ذلك المستلزم ثم لانه على ذلك يكون
الافاء الغير المتساوية المتناقضة متناقضة والتك
من الافاء الغير المتساوية المستلزم ما ذكر اذ
ليس معنى كلامهم انه مستلزم اذ لو لم يكن فوج
تلك الانف ثانيا الفاعل فالانف ثانيا المستلزم
تلكه متساوية فلا بد من ان ينتهي الانف ثانيا
مرتبة لا يمكن الانف بعد ما عانا فرضنا ان غير متساوية
ووجب ان فوج كل واحد من تلك الانف ثانيا
ملك ولا يلزم الحد وبل الحد وانما يلزم فوج جميع
الانف ثانيا وهو كالم ولا يلزم من خلاف الفوج
على ان الفوج قبول الانف ثانيا الغير المتساوية
الفوضي لا اى رضى ولا الوهم ايضا ما الانف
اى رضى والوهم حاصل من تقسيم متساوية فمكة

فمكة فوج جميعها الى الفاعل ولما لم تضيق من غير متساوية
لان العقل يقدر على فرض الانف ثانيا الغير المتساوية
جميعها اجمالا لا يتصور وفيه انه حكم بانها قابل للانف ثانيا الفوضي
بستلزام ان تكونه ذوات الانف ثانيا موجودة ففصلها
ولما كانت انف ثانيا الفوضي غير متساوية وذواتها موجودة
فيحصل منها مقدار غير متساوية ضرورة ان مجموع المقادير
الغير المتساوية غير متساوية قبل المقادير الغير المتساوية اذ
كانت متساوية او متزايدة كانه مجموعها غير متساوية بالضرورة
واما اذا كانت متناقضة فلا الايراد ان انصاف الذراع
المتداخلة الغير المتساوية بغير نصف ونصف نصف وهكذا
فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع والجزء مما يقبل
الانف ثانيا اذ افاء غير متساوية متناقضة بغير ان لا ينتهي
تجزئة الى حد لا يمكن للعقل تجزئة تلك الافاء متناقضة

بمقتضى ما لا يتصور على الولد واما فرض انقسام الاربعة غير
 متساوية فتبين بداهة فضلا عن الترتيب في سادس
 سبعة اقسام الاربعة في صورة اخرى فنصور ان ^{وهو} وقع هذا كذا
 بين وجهي ذلك القائل في قسم بعض من السلاطين فانه
 القائل بذلك الجواب فقلنا لا مقدار التقسيم الاربعة ^{فقلت}
 التقسيم في غير النهاية بعينها فنقسم الاربعة في الترتيب
 من الطرف لآخر فالنرم وسكت واقعه للقائل ان يقسم
 انما يلزم الانقسام الاربعة في الترتيب لوكا ههنا
 هو انقص الاربعة ثم ازيد منه وهكذا الى غير النهاية ولا يخفى
 انه لا يوجد هنا انقص الاربعة بل كل جزء لا يلاحظ وجوده
 آه انقص منه ثم يلزم وجود الاربعة في غير التقسيم بين الترتيب
 لانه التقسيم والتزايد متضايقان فكل واحد منهما ناقص
 لزم تحقيقه في زائده مقابلته فلو تحقق الاربعة في التقسيم في غير

الغير المتساوية لزم ان يكون الاربعة في الترتيب في جهة ايضا
 ويمكن منع سبب لانه ما نعلم بطلانه بداهة تقسيم
 الترتيب الاربعة في الترتيب باه كاه هو انقص ثم ازيد
 منه وهكذا الى غير النهاية كما هو لا مجرد الاربعة في الترتيب فانه
 لازم الاربعة في التقسيم في غير التقسيم ومنه منع سبب انها يمنع
 سبب لانه هذه ايضا كذا لا يخفى عليك زيادة برهان التقسيم
 ههنا ما لا يقصنا فافهم ان التقسيم هو ازيد الاربعة الى غير النهاية
 ويجزى بعد ذلك مقابلته كل زائده ناقصا فلا بد ان يكون في مقابلته
 ازيد الاربعة ثم هو انقص الاربعة والآن لزم وجود امر التقسيم
 بدونه الاربعة بل امر التقسيم اصد اطلاق لفظ غير التقسيم
 وغير التقسيم بهذا المعنى لا يسبب الى آه بانه ب و هو ازيد
 او انقص فلا يرد ما يتوهم من انه اجسم لوكا ما لا لا انقسام
 الغير المتساوية والزمان ايضا كذلك فانه اوقفه في كذا من كذا

مختلف في سرعة و بطون زمان فلا شبهة في انه لكل منهما مقل
 ان يفرض في الزمان هذا من حدودها فانه وانما في ذلك
 احد فمذهبه احد و مساوية للاثا المفروضة قليل من تاول
 او كثير من فرض افضل منها سرعة و بطون كذا وقد
 قد في غير اقليدس انه مبادي الاجسام ان قدر في الشيء
 علم في غير اقليدس باقية القسمة فخلق كثر في القسمة
 مساوية طباع كل واحد منها طباع اخرى و طباع اخرى
 احكامه الموافقة لانه كما بينت في تلك البقرة ان
 انسان متصلا في غيره و انما في متصلا ان احد ما ذلك
 انما المفروض في المتصلا و الا في غيره انما يكون على التصلية
 ما يجوز على التصلية من الاتصال و على التصلية ما يجوز
 على التصلية من الاتصال و ما في الاتصال في التصلية
 لا يجوز ان يكونه كما بينت و لا لازمها تماثل الاجزاء بل يكون عارضا

شرح في بيان ما في الكلام

عارضا فارقا و انما في الانفكاك عارضا فارقا لا في
 القسمة التي في هذا الموضع و لا شبهة ان تماثل
 الاجزاء ثم ولو في الكلام على تسليم انهم يكونه جدا خارجا
 عن الحكمة و لا يفيد ان تماثلها في بعض لم لا يجوز ان يكون
 الاجزاء كذلك و قد يقال في تقوية ذلك بقول اقليدس ان
 عرض الشرة للشيء على وجهين احدهما ان يكونه في ابتداء الشرة
 كثيرا و الا ان يكونه في ابتداء الخلق و احدهما في وسط الشرة
 و الا و كسب المتعلق ان عرض الانفكاك و الاتصال
 فلا يلزم من جواز عرض الشرة للطبيعة جواز عرض الانفكاك
 لما و ما عرض في التصلية ليس الا انما في ابتداء الخلق
 امران و ما يتفرع عنهما تماثلها في الماهية ليس الا جواز كون
 التصلية ايضا كذلك كما ان كان كونها امرين في ابتداء الخلق
 و لا يلزم من ذلك جواز كونها م و في الانفكاك بعد كونها متصلا

وظهرت موصوفاً واحداً في زوايا بقوس ذئبقاً طيساً ان
 ذو شئ تلك الاجسام المتصلة تنافاً الانشكاك والاشارة والكثرة
 باءة كثرته في ابتداء الخلق كثرته كما ان طبيعة الانسان في
 ان ينقسم الى اربعة اقسام في الدنيا باءة كثرته في ابتداء الخلق
 الخلق وانت ضيقه باءة كثرته في ذلك الفصل في
 في ابتداء الخلق مستلزم لتجويز كونه المتصل الواحد بالفعل
 المتصل على اربعة اقسام في ضيقه امرين متعديين وكونه الشئ
 الواحد متعدياً فيكثر الاستيعاب بالانفصال وقوله
 والاولى ان يحجب التحقيق من عرض الانفكاك ثم اذا كان
 عرض الكثرة لم يرض الوحدة بعينه والى ذلك المذكور في
 في ان النظم المصنوعة بصورة الانسان يجوز قبل
 تصويرها بصورة تصويرها بصورة الانسان في
 الواحد ما هو عرض الوحدة لا يجوز ان يصير شئاً

بان يصور بصورة الانسان في قديماً في اصل الايراد
 بان لا يشك ان الاستعداد اجسدي حيث هو طبعه نوعيته
 فلا يختلف تقصداً بان الاستعداد في البسيط الواحد
 الذي ينقسم واما في الفعل كما استلزم المجموع في
 في ذلك الجسم الواحد جسمه في فيقتصر كل منهما ما يقتضيه
 قبل الاتم وجود الفصل في ذلك الفصل المذكور فان
 الاستعداد مستلزم لوجود الخط بالفعل في ذلك من قبل
 الانفكاك بالفعل هذا خلف وان لم يرض الاستعداد في
 ثم ان ذلك الاستعداد مع وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل
 متحدة في الحقيقة للاستعداد والمجموع المنقسم بالفعل هذا ثم التماثل
 والتساوي والتماثل في غير ذلك انما يتفرع عن العلم الانبئية
 بحسب الحقائق لا العلم الانبئية المتوهم فان الشئ ما لم يتغير
 ولم يتغير في نفس الامر فيتم الحكم عليه بانها ثلث اقسام

في ذلك الفصل في ذلك الفصل المذكور فان
 الاستعداد مستلزم لوجود الخط بالفعل في ذلك من قبل
 الانفكاك بالفعل هذا خلف وان لم يرض الاستعداد في
 ثم ان ذلك الاستعداد مع وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل
 متحدة في الحقيقة للاستعداد والمجموع المنقسم بالفعل هذا ثم التماثل
 والتساوي والتماثل في غير ذلك انما يتفرع عن العلم الانبئية
 بحسب الحقائق لا العلم الانبئية المتوهم فان الشئ ما لم يتغير
 ولم يتغير في نفس الامر فيتم الحكم عليه بانها ثلث اقسام

او يفر ذلك وليس هناك في آن بحسب الامر حتى يكون تاما في
اوتسا وينضج حقيقة ولا يلزم من الاثنينية المتوحد الاخر
الا التماثل انهم او الاخر وهو ولا يرتب عليه المقصود انتهى كلام
ولا يخفى فانه اما اوله فلان وجود الاستدلال يستلزم
وجود الخطا بفعل لانه امر او بالاستدلال ما يقبل النقل الى غيره
بوجه تام اما ثانيا فلانه الكلام في و من الامر المحدث في
اجزاء الثلث المحدث في و من النظر في امر او بالصفة
اجسية في افراده لانه طبيعة نوعية والوصف خارج عنها واما
ثالثا فلانه الاثنينية واقرب من الفصل والنفصلة والكلام
فيها وحق اختلافه في ذلك الجواب بعد تسليم نوعية اجسية
وسيادة الكلام فيها ان شاء الله تعالى ليس له وصف قطعي
منه القصة يقال امر او اجسم الحيث عندها هو اجسم
الافراد وفيه الاختلاف وعجاجة الحكم والا لزم اجزاء كثيرة

اليه فانه لم يتوقف كونه الاله اجساما اى بطريق عليه
الانفصال فشره بذلك لئلا يتوقف ما فيه كاسمى فانه
الصورة لا يجوز ان تكون قابلة للانفصال عن الموضوع
كل موضوع بعينه لانه الاتصال لازم للمحدد قد يقال الانفصال
والانفصال اليب الالهي من عوارض الصورة اجسمية واهية
والقدم وان الجسم الى الصورة اجسمية عند الانفصال ثم ما ذكر
انه لا يكون الجسم في حد ذاته متصلا ولا انفصلا كما ذكره الا في
فلا يلزم من الانفصال عدم ذلك المتصل بل يلزم زوال
وصف الاتصال واقفه في اثبات انفصال الجسم تقوية للثبوت
التي بينه آة افراد اجسامها مستغنية عن الموضوع
لانه العقل اذا لاحظها بذواتها غير اعتبارها بغيرها عنها
يحكم بانها ليست من احوال شئ والموجودات ركنة الاجسام في
هذا المعنى والاجسام بالذات بانية لذوات الموجودات فلا يذلل الجسم

جوازہ لایفہ ذالہ مستزادہ فیہا

من غير ذلك بينهما وليس ذلك الا بقوله لا باء اذا تم
 والتميز وانما لما يوجد في ارجح لا يصح للتميز الذات
 فالتعريف الذي هو العلم بالاباء وما لها بل لا باء وفصل الجسم
 الاتصال في لوازمه فيزول الاتصال يزول ما زوم
 وهو الصورة بقى منها بكت وسواء فانية ما ذكرنا لزوم
 الاتصال لم يثبت الجسم كالتحقق لا يوجب زوال مطلقا
 بل يزول وحدته وهي وصف له فائق ان يقال ان الجسم
 الفصل الواحد حال الاتصال نصف بوضوح الوجود والتميز
 والتعريف وانما هو ليست الا فرضية محضة فالتميز انما هو
 بعد التوفيق لا يجوز كونها موجودة في حال الاتصال مع تعينها
 ولا يروى ان الوجود لا يكون بلا تعين فتعريفه قد يمتنع بعد
 التوفيق وهو ما نعلم ان عدم خلاف البداية فلا بد من امر
 والقابل وما يلزم يجب وجوده مع القبول فيرأى ان لا حاجة الى

في قوله لا باء اذا تم
 في قوله لا يصح للتميز الذات
 في قوله فالتعريف الذي هو العلم بالاباء

في قوله فالتعريف الذي هو العلم بالاباء
 في قوله فالتعريف الذي هو العلم بالاباء

الحاشيات تلك المقدمات القصد ان يكون ان يقال الاتصال
 لازم فلو قبل الاتصال الى ان نصف به يلزم اجتماعهما فيكون
 المذكور صحيحا فمقدركا ان لا يمتنع اجتماعهما ويقول
 يجوز ان يقدم القابل عليه فيقول الاتصال وانما تعلم انه
 لا وجه لهذا النوع او لشبهته في وجود القابل للاتصال الجسم
 بعد الاتصال مع وجوده كما في كانه موجودا قبله والكلام في ان
 ذلك الموجود ليس متصلا اذا كان المقبول وهو ما
 او عدمه فانه في انما بل السلب اطلاق بعينه النصف به ايضا
 يجب ان يكون موجودا اذا لاقى به سائر الموجودات التي
 المحصورة في اتفاقها، وهو الموضوع كما صنف الشئ في الاشياء
 لا شاعرا في هذا الكلام ان الله لا يوصف به في الصورة
 اقول ما ثبت اتصال الجسم واقدم المتصل الجوهري من غير
 انعدام الجسم بالقرنة علم بما امره به من ان يكون في الله
 للصورة لانه لا يترك لو كان عرضا لا يكون في امره بجسمه الا ان

(ب) لا بد من ان يكون الجسم متصلا بالجزء الذي هو
 متصل به فيكون الجسم متصلا بالجزء الذي هو
 متصل به فيكون الجسم متصلا بالجزء الذي هو

٦
 هو كذا في حاله اذا لم يكن متصلا
 بالانفصال والافصال

مع بقاءه فيقوم كجسمه او جانيه الى اليه فذلك كجسمه سابق بعد
 الانفصال وهو كونه في الجسم ككبره وانما البداهه شبيهه
 ببعده امر هو من غير ما بين وصفه المتصل فلا بد من حصول ذلك
 المتصل فيه او حصوله في ذلك المتصل تنفي وحده اما في كونه وطول
 ثلث فيهما لا اذ اقل من ذلك حصل في احد الجسمين اذ هو متصل في
 الجسمين والافصال كذا في تعريف الجسم اذ الجسم متغير في
 وجهه على المتغيرين ما ذكره الاشرافيون كما عرفت وعرفت
 ما يتعلق به وذكر بعضه كذا في تعريفه اذ المتغير في جهة الجسم الذي
 نستعمله في نقله الى امر آخر ولم ينفصل عنه شيء كما عرفت
 وانه يتبدل تقديره اما اذا انقلب وانفصل فليس يتغير بداهته
 فانه واحد قبل الانفصال وبعده كغيره فيكم العقل بانه ما كان
 ما انقلب وصار هوا وما كان متصلا صار منفصلا ولا يحكم
 العقل بان الجسم اكد من كونه بعد الانفصال والافصال سابق
 بل يحكم بعدم بقاءه بعدهما فالجواب ببقاء الجسم بعد الانفصال غير

غير ما سبب بقاءه بقاء البدن في كونه لا ينفصل عنها
 وصيرورتها بالصدقة كما فيتم ما في الصدرة الواحدة المتعددة
 واحدة وتعدده واحكم ببقاءها بعد الانفصال والافصال
 في حد ذاتها فيتم بقاءها في كونه كبره غير متغيره وصيرورتها
 لا يوصيها ببقاء اذ كذا في تعريفها في كونه اذ هو غير متغيره
 كونه امر لا في موضوعه فالاثبات بعد انما امره بالهاتفي سلب
 ولا يلزم منه تعينه لانه عام وفيه كذا اذ كونه المذكور لا يسطر
 بما ذكره ودعوى البداهه في كل الشرائع غير مسموعة اذ الشرائع
 في افعال الجسم هل هو متصل في حد ذاته ام لا بل هو في ذاته قابل
 للاتصال والافصال فيبقى بعد التفريق ذاته ^{مما لا ينفصل عنه} ولا ينفصل
 هذا ان القسامه موجودين فيهم من كمال بعضه في اجلة الفضل
 اذ في الانفصال الواحد لم يستعد وقت صرفته بل لا كونه الوحد
 الا انها ليست لها وجود منفرد عنها كذا بل هي موجودة بوجوده

انقص في كذا اذ هو المتصل لو كان مع وجوده لم يمتد
 بل لم يصدق عليه وهو غير البطلان فيكون ذلك الجاني
 بعينه هو جباية فانه قلت البديهة شاهدة بان الماء الذي
 في جيب اذا تفرق في الكثيرين مثلكا هو ذلك الماء الذي كان
 اولاً ولو لم يكن شخفاً باقياً بل الجاني هو له كيف ينزك
 قلت لئولاً هو انقصه الكائنة الواحدة ماء واحد وهو
 وفي الصور المتعددة حال كونه الماء في الكثيرات صارت مياهها
 متعددة بالوضايف فلا يتم بصدق ان الماء الذي كان في كذا
 فهو في الكثيرين مثلكا واحد فيكون الكثير ان مياهه
 واعلم ان القبا ورضه فيكون ذلك الباق بعينه ان الماء
 في حاله الاتصال الانفصال شخفاً واحداً وليس كذلك
 لانه شخفاً واحد بغير صورته وتبديله بتبديله عندهم
 فانه قلت فعلم ان كونه المادة الشخفاً واحدة هو حد الشخفاً

الصورة فلا يتبدلها زيادة انقصه قلت المادة الشخفاً
 واحدة بسبب حدوث شخفاً وانما انقصه فيكون ان الشخفاً
 واحدة بسبب الصورة فالحادث في شخفاً واحدة وانما هو شخفاً واحدة
 لا فاعلم ان المادة التي انقصها بعينها رغبت بالمرمى
 ذلك انقصه المادة في المتصل الواحد متصلاً واحداً وهو المتفرق
 متفرقاً ولا يلزم من ذلك كونه المادة شخفاً اذ قد يصير المتفرق
 بالوض وبالعكس مثلاً وض العدد يصير ذلك العدد بالوض
 انقص في كذا خلاصته من الماء من الاستفاد من شخفاً
 او انما انقصه المتصل الواحد مستنداً لانه انما يتم كونه
 ناعماً او كانه هو بعينه ناعماً او من الناعمة ذلك انما ان
 يفرق المراد بالنعمة انما هو كونه عواطف او ما هو عواطف
 ذو اوعام من كل منها واليحق الاول طريق التفرق لا عرف ولا
 الثاني لوضه كغيره ليس حالاً كماله بالنسبة الاضاحه وكذا
 الثالث بل انما المراد بالنعمة ما يصير سبباً في الوصف الحقيق كالماء

فان سب قريب ظل الاسود على الجسم وليس المال كونه بالانفصال
 بحسب لان قيل القول على كل حال وهو نسبة خصوصية بينه و
 بين المال وهذا المعنى يتحقق بين الصورة والابوة فلو
 كان في بالوضع في اية عملية فلو كانت الصورة كونه في الوجود
 وغير قابلة للانفصال وكونه الجسم بها بالفعل ولا يتصف بالابوة
 بها بالوضع مذهب المشايخ قبلهم طائفة من كان
 كانوا مشقة في كتاب افلاطون للتعمق والتحقيق ان المال
 مسكين في تفصيل الكمالات الفكر والتصفية قال كونه مسكين
 الاول هم المشايخ لانه طريقهم في الوصف والفكر وهو كونه
 فكانهم يشعرون في طريقهم والى كونه مسكين انهم اشراقون
 لانه التصفية موصلة لاشراق انوار المعرفة على قلوبهم القاصية
 فاما براءة غير حال في شئ انهم استدلوا على ذلك بان الجسم
 المتصل اذا انفصل الى صفة لا يكون ما هو واحد شخفاً

او الواحدة بالاشخاف لا يكون في مكانه وعلى تقدير تعدد ما كان
 صرحت بعد الانفصال وانفصلت ما كانت قبله لزم التسليم بحسب
 سبق ما ذكره على كل صفة وتلك المادة كونه لها حقيقة الوجود
 وهكذا الواحدة وانفصلت كونه بالانفصال وانفصلت ما كانت بانفصال
 يلزم ان الجسم بالثبوت وهذا هو بطلان ما يستدل به مقصودهم وهو
 اثبات اسباق في محالين وان كانت موجودة قبل الانفصال
 اشتمل الجسم على مواد موجودة بالفعل غير متناهية الى قدر توقف
 عنده فكله غير متناهية بالفعل ايضا والى وقفت اذ وصل
 الانقسام الى ذلك فلو اجاب ان الله في امرهم زود انما
 قابلة للتغير فكله حلول الصور المختلفة فاما ما ليس الا
 تقيمه وحدوث كل تقيمه مسبوق بالمادة المعينة قبل ذلك التغير
 لا يقال ان الله في بيان كونه موجودا بالفعل اذ الوجود
 بالفعل متغير لانه انما يتغير بما هو متغير ليس له تقيمه مخصوص

علم اولها لازماً والمراد بالاستغنى في هذه انه ما لم يكن كذلك
 والاشارة في عدم الوسطية بينهما والاشارة بالاستغنى بهذا المعنى
 يستعمل طولاً علم وجه الاستمرار والدوام او على سبيل الوجوب
 وانما ادخل هذا ليكون علم الانقطاع عارضاً مستوياً مستبين
 العلم على الخارج علم اصوله والعارض مكنى التروال فيمكن عدم
 الحصول على اية التباس الى ان لا ينظر في سبيل كونها بلا مادة
 فيثبت انه اقرب من ان يستغنى في ذاته ما لم يكن علم
 الاقتران خارجاً عن الذات ومنه ما اقتضى بقرينه للاحكام
 ان يكون غير الصورة او لا ينفى عليك بطلان هذا الاصل
 فانه احياء الصورة مما يقتضيه ان يكون غير عال له ما تارة
 نوعية لم يقل على ثبات الاله نوع لانه النوع هو تلك الماهية بشر
 العدم والكلام في نفس الماهية بدو انفسا من العلوم اليه
 والموجود في احواله انما هي كاهية وصدماً اذ هي بشرط العلم

غير محقق في عينها والماتية وصدماً نوعية لانواعها او فيمكن
 انه يكون جنباً او مصداقاً فانه قلت مقتضى الطبيعة الواحدة
 لا يختلف سواء كانت جنباً او نوعاً او غيرهما فلما لو كانت
 الطبيعة نوعاً وفاضلاً في افرادها اما هو بالعارض وحققتها
 واحدة فلو ثبت فيها فرد لذاته ثبت احياء سائر الافراد
 لانها والذات فيها اما لو كانت جنباً فالافراد متماثلة في اخصها
 فاحياء فرد لذاته غير مستلزم لاحياء سائر الافراد لذواتها
 اذ يكون ان يكون ذات فرد مقتضية للاحياء بسبب فصل آخر
 استدلال الشيخ في الشفا في خلاصة استدلاله بما يفرق
 من الشفا، انه الطبيعة البسيطة هي طبيعة موجودة محصلة لا يتو
 فصلها علم من نظم اليها كانه في الشفا الطبيعة البسيطة وما هو
 كذلك يكون طبيعة نوعية فيكون اقصاها بانكارها والافصول
 والاصل ان يكون اقصاها بانكارها بغيرها فلو كانت محصلة موجودة

شكك ان كانه شفا في جميع افرادها كانه يكتفي بحسب شفا في سكر

سبب فصل وذات فرداً في تلك الطبيعة البسيطة مقتضية العلم

والتحصيل والوجود بدونه انما هو دليل على النوعية لا الكيفية
ما يتبين به لا يحصل ولا يتبين له الا بانضم اليه لان كونه الاصل
بالحا ربيته دليل على النوعية كما صبه الناظرون وتعلم انشائه
فان كانت كيف تفرق بين الكيفية والنوع باعتبار التحصيل وعدمه فانه
كانه الكيفية يتبين به القياس الى النوع كذا النوع على ما يتبين
بغيره بالقياس الى الشيء صدرت ليس في النوع تحصيل مطلوب
الا بالاشارة بخلاف الكيفية فانه لا بد له من تحصيل زائد في نفسه
للتحصيل المطب بالاشارة اذ لا يتحصل النوع شيئا بحيث يقبل
الاشارة بدونه اذ يكون سوادا او بياضا شيئا بخلافه
غاية الامر ان التفرقة بين ما يوجب النوع الاول من التحصيل وبين ما
يوجب النوع الثاني في نفسه او متفرقة اكثر الحوا وبتدريج على
نوعيتها بانها لو كانت طبيعة جنسية مشتركة بين الاجسام فخلوا
لابد وان يكونه امور مخصوصة بالاجسام والامور المختصة بها اما ان

اعضاء او جواهر بالاجزاء تكونه اعرافا لانه فصل اجزاه لا يكون
عضوا ولا اجزاء تكونه جواهر ايضا لانه اجزاه من الصور النوعية
وهي ليست فصولا للصور الكيفية بل هي اجزاء على ما لم يوافقها
ووجوب حمل الفصل على اجزائه اطاعة قبل هذا المذهب لان
نوعيتها انما يتبين بالقياس الى المقدار في الجسمانية لا في اجسام
كيف ومنه في هذا الجسم فكيف يكونه نوعا له من تقدير جنسية
لانقسامه الى فصل جواهر من خصوصية كل من انواعها على ما
وعلم ما هو نوعه لا بواسطة وقد تفرقت في قولنا ان نوعه
لا فاقم الى هذا النوع اذ هو تكرار لما سبق من ان يكونه نوعا
الاختصاص من الذات اذ غير الذات اعلم فانه يكونه تشخيصا
لا او غيره ويكنه توصيف ذلك بما علم ما ذهب اليه المتأخر في قولنا ان
بانه التشخيص هو لذات التشخيص فلهذا يكونه قولنا الاقسام
لذاته اعلم فانه يكونه لذاته التشخيص او النوعية فيكونه نوعا لا غير

بها آة الكز برفضا لا يقتصر الكل عرو ولا عدم فلا يكون مستلزما
 لاصرها على التغير ولا مطلقا لانه صرف احدهما مطلقا وآة
 كانه واقعا لكن لا يلزم منه صدق الكل زيدا ولا بقداه يوم الكلام
 بحيث يظهر من لزوم المنفصلة المقدم وهو آة يقال لو انك
 فاما ان يكون منفك متساوية او منفك غير متساوية
 الى الله التي لفرقة هذا الحكم منسوبة الى اهل الهند واعلم انه
 من البراهين المشهورة على هذا الدعوى برهانه الساتر وتبر
 انه خلق متساويا اذا كان موازيا لغير متساوية فتم كونه ضار
 مساويا الى متساوية بحيث لو اوجبه على الاستقامة لكان ظاهرا
 منه ان يكون في الخط الغير المتساوي نقطة يكون حدوث الساتر آولا
 بالنسبة اليها لكن كل نقطة نفوذها كذلك فاكسامة فاصلة نقطة
 اخرى قبلها فيلزم انه لا يكون الا اول وقد ينقض المتساوية
 المتوازية اذا انفصل احدهما من التوازي الى الساتر ومنه ان

ومن آة حدوث ولا يوجد آة حدوث الساتر فانه كل آة نفوذها
 غير متساوية الخط بها والفرق قبله وبعده بنوع كونه آة حدوث
 بل صدقها ليس بآة ولا تدري حتى بل هو فسر آة واستطلع على
 تفصيل هذا اراد بها الابعاد ولا يكون غير بعد ويذكر عملها
 على ما يقتضيه مقتضى منطقية تعليلها هذه المقدمة اي لان
 الابعاد متساوية وهذا ايضا لا يكون غير متساوية البعد لك اقرب
 من ذلك والمراد بالابعاد ما هو اعلم مما هو مجرودا عما قد
 الوجود او سادته لاختلافها في القوة فانهم يقولون وجود
 بعد مجرود عن المادة فوق العالم والامكان آة لا يخفى عليك
 انه الذي ليس على الابعاد متساوية وهو يدل على انه ليس غير
 متساوية وهو رفع الابعاد الى آة التدرج المسعى وحقوق ذلك
 بما لا يبر عليه واعلم انه مسئلة تاهل الابعاد حدوثه من الطبيعي
 ومن ايضا يبدأ مسانلة منها مسئلة تاهلها كاسيانه

انقول ونقول انما آة حدوث الساتر فانه كل آة نفوذها
 غير متساوية الخط بها والفرق قبله وبعده بنوع كونه آة حدوث
 بل صدقها ليس بآة ولا تدري حتى بل هو فسر آة واستطلع على
 تفصيل هذا اراد بها الابعاد ولا يكون غير بعد ويذكر عملها

وهو الساتر الكتاب الاول ص ٨

ومنها مسئلة اننا قد افكنا الصور فنعني اليك ومن هذا العلم
 الاكبر امتدادا في عاقلنا واصدا في كونه البعد فبما بينهما
 من الزاوية على سبيل المثال او سيجن فائدة هذا القيد واعلم
 ان الشيخ قد صرح بما انبأت مناهج الابعاد ومنه علم اربع قوتا
 الاولى ان الابعاد الغير المتساوية لو لم تكن كما لا يخفى ان يكون نقطة
 امتدادها ان لا يخلو البعد بين ما يتزايد كثر المثلث الثانية ان
 يكون زاوية كونه بينهما ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزاوية
 وبهذا المصداك يتبين ان المقدار يتبعه المكنى ان يكون في القوة والكم
 كما في احوال البعد كونه الزاوية بقدر واحد لم يحصل البعد المتزايد
 فيما بينهما المستعمل على تلك الزاوية غير متساوية في الطول فانه لا
 يلزم ذلك لو كانت الزاوية متساوية قصرة وايضا الزاوية على سبيل
 المثال فغير ممكن لعدم انصاف المقدار الفصل الى غير النهاية ولما
 كان المثل موجودا في التزايد ايضا والشيخ التوسيع الى ان لا ينفصل

صرح الزاوية وتبع المصداك بقوله عاقلنا واصدا والى ان لا يكون
 فرض هذه الابعاد المتزايدة الى غير النهاية البرهنة كذا في
 توجد فهو قد يجرى مع ما زيد عليه في واحد فكل بعد اخرته وجزء
 جميع الزاوية التي ومنه موجودة في غير اعتراض على الشيخ في
 الشفاء اقصى وبما لا يتوافق ان اعتراضه مد فوج اذ يمكن تحرير
 الدليل على وجه لا يكون عليه غير ما قد لو امكن الابعاد الغير
 المتساوية لجاز في وجه خطية عما يتيسر في المثلث كما ترى وكذا ان
 فهو فيهما ابعادا متزايدة غير متساوية بالفعل لا كالمعد وكما قلنا
 الشيخ فانه العبد غير متساوية بمقدار ان الاقصى في مرتبة ولما لم يبر
 بالفعل غير واقع وعلم ما فرض في هذا كالبعد غير متساوية بالفعل
 ولا شك ان كل بعد من تلك الابعاد الغير المتساوية زائد على البعد
 الآخر فانه اذا كان كذلك فهو فرض خطي يتطابق غير خطي في ذلك
 الخطوط ولننظر في طوله ذراع وطول الآخر فوج ذراعا ومثلها

ان هذا الخط هو الذي اعترضه في الابعاد على سبيل التزايد
 على سبيل المثال او سيجن فائدة هذا القيد واعلم
 ان الشيخ قد صرح بما انبأت مناهج الابعاد ومنه علم اربع قوتا
 الاولى ان الابعاد الغير المتساوية لو لم تكن كما لا يخفى ان يكون نقطة
 امتدادها ان لا يخلو البعد بين ما يتزايد كثر المثلث الثانية ان
 يكون زاوية كونه بينهما ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزاوية
 وبهذا المصداك يتبين ان المقدار يتبعه المكنى ان يكون في القوة والكم
 كما في احوال البعد كونه الزاوية بقدر واحد لم يحصل البعد المتزايد
 فيما بينهما المستعمل على تلك الزاوية غير متساوية في الطول فانه لا
 يلزم ذلك لو كانت الزاوية متساوية قصرة وايضا الزاوية على سبيل
 المثال فغير ممكن لعدم انصاف المقدار الفصل الى غير النهاية ولما
 كان المثل موجودا في التزايد ايضا والشيخ التوسيع الى ان لا ينفصل

كل بعد هو فوق بعد يكونه ازيد مقدار انما الذي في فنون
 ذباب ذلك الخط من بعد فرضنا انهما في مسافة بين
 الخطين ونفرض ان كل من تبه يتصل به زيادة حتى ينفصل
 بعد كانه في تلك المرتبة فلهذا يستلزم ان لا ينضم اليه
 غير تقاضيه فيصير ذلك الخط مستمرا على ما هو غير متساوية فيصير
 ذلك الخط بالفضل والاحتلال على ما هو غير متساوية بالفضل غير
 متساوية بالفضل يكون محصورا بين حاصرين انما كانت
 الانه اجه بينهما بقدر الامتداد فتصلر سبيل تحقيقه من سره بانه
 اذا فرض انه الانه اجه بينهما بقدر امتدادهما لم يتغير علم هذا النظر
 لانه اذا امتد كل واحد منهما ذراعاً كان الانه اجه بينهما ذراعاً
 ايضاً واذا امتد اثنان ذراعاً مثل كانه الانه اجه بينهما مائة ذراعاً
 ايضاً فاذا امتد الى غير انما كان الانه اجه ايضاً غير متساوية
 قطعاً فيلزم انحصار ما لا يتساوى بين حاصرين لم يوافقا ههنا

كل من انحصار فانظم اليه ما هو غير متساوية

والاجال لا يتغير حوازه واما على هذه التصرف اعلم ان الامتداد
 متساوية بالانه اجه كما يشهد به الاصول الهندسية وانما انما كانت
 عرفت ان يتغير فالانفوس هو في الخطين ان يكون فيهما
 خطا واصل قصير من زوايا من متساوية فيكونا متساوية ويشوبه
 بجهة بل انفس خطين زاوية مخصوصة من تلكا فانه غير متساوية على
 تقدير انهما من الابعاد ومنه اليه حوازه على التقدير المذكور
 وبلغ من ذلك تبيين انما يكون نسبة الى الضلعين ان يكون فيهما
 متساوية متساوية الى متساوية او انما اجه يتغير انما في خطين
 متساوية للضلعين المتوازيين وكل منهما مستقيم انما للضلعين
 المتوازيين لانهما فيهما وجود الضلعين الغير المتساويين مستقيم
 لعدم ما لا يستلزم وجوده عدمه لا كما لم يوافقا ههنا بالابعاد
 القنصر فواز الضلعين يكونه ايضاً محالاً فيشترط عليهما وعلى
 زيادتهما ايضاً فيسقط فانه البعدان المتساويان فيهما على البعدين

المقارنة من جهة العبارة ما عاينها
 المراد من ذلك انما يكونا متساويين
 على ما هو

الواقعة كثر وعلم زيادتهما بل هو مشترك على البعد الثالث في زيادة
 ما في فافضاته البعد الاول ذراعان والثاني ثلثة اذرع يكون
 البعد الثالث اربعة اذرع ولو مشترك على الثاني والثالث
 وعلم زيادتهما يلزم انه يكون الثالث خمسة اذرع ١٠٠
 آه الامم لازم من المذكورة ان يكون الزيادة مشتركة بينهما وانه كل
 زيادة في بعد ولا يلزم انه يكون الكل من حيث هو في بعد
 والجميع ليس كذلك لانه لا يلزم ان يكون في جميع الوجوه الكلية
 المشتركة في كل فرد ولا تقتصر الموصلة المشتركة للحكم في الكل
 حيث هو كونه في هذه الشخصية تقتصر السبل على الكل المجموع
 هذا وقد يقال في دفع النظر في عدد الزيادة المجمعة بعد
 واحد واولد الزيادة والابا المشترك عليها فاذا كانا غير
 متساويين كان عدد الزيادة المجمعة بعد واحد كونه في القوة
 ولا حاجة الى اذات ورس والثاني انه لا مانع في دفع

وضرب من الزيادة المشتركة على الابهة المشتركة
 البعد المتساوية غير مشتركة بينهما بخلاف المشترك على المتساوية يكون
 من القدر من الفائدة فيكون بالابا من مصدر ابدا
 حاصرين وقد يتوهم جواز بل وقوم ما في اقلية سائبة ان
 الزاوية اقل من الخطوط المستقيمة كما في الدائرة احد
 الزوايا وهذا الخط يقع في وسط قطر الدائرة فلا بد ان
 تكون الزاوية مشتركة على ما لا يتوهم غير متساوية من الاكضار
 بين الاكضار والابا ان لا يكون تلك الزاوية احد الوجوه
 منها عند قسمة بقية الزاوية بعد الانقسام باصنافها والاصل
 من هذا انما بالقدرة فيما ذكرنا اقلية من ذلك لو كانت متساوية
 آه اقرب كبري هذا التوزيع في جانب الاكضار ما في بقية عدم
 متساوية انما في جهة اولها من الاكضار الى آفة ما في من
 احاطة احد الواسطتين الدائرة او كحدود ان حد من الاكضار نصف

فيكون مشترك على البعد الثالث في زيادة
 ما في فافضاته البعد الاول ذراعان والثاني ثلثة اذرع يكون
 البعد الثالث اربعة اذرع ولو مشترك على الثاني والثالث
 وعلم زيادتهما يلزم انه يكون الثالث خمسة اذرع ١٠٠
 آه الامم لازم من المذكورة ان يكون الزيادة مشتركة بينهما وانه كل
 زيادة في بعد ولا يلزم انه يكون الكل من حيث هو في بعد
 والجميع ليس كذلك لانه لا يلزم ان يكون في جميع الوجوه الكلية
 المشتركة في كل فرد ولا تقتصر الموصلة المشتركة للحكم في الكل
 حيث هو كونه في هذه الشخصية تقتصر السبل على الكل المجموع
 هذا وقد يقال في دفع النظر في عدد الزيادة المجمعة بعد
 واحد واولد الزيادة والابا المشترك عليها فاذا كانا غير
 متساويين كان عدد الزيادة المجمعة بعد واحد كونه في القوة
 ولا حاجة الى اذات ورس والثاني انه لا مانع في دفع

الدائرة وكان ثلثها كالمربع وحدها الطرف وعلى هذا النوع
 يكون الشكل من قبل كيف وقيل في تعريفه ما يكتب به صروا احد او
 صرود وعلى هذا يكون من قولكم انما على الاقوى انه
 وانما من على الاقوى لانه فيها هذا اب حصة احد ما ذكره وانما
 انما من قولكم انكم وعلى كثرة هذا الظاهر عبارة اقلية من قولهم
 وهي كذب من السطح وانما لث انما من الاضائة والرباع انما من
 الوضع وانما من انما امر عودن وتعيي من اب العاليين بانها
 كيف انما تبطل بالتضعيف وذكر لفظ قدر التعليلية ما في
 سره المكنون انما انما تبطل بالتضعيف مرة واحدة
 اذا كانت نصف فانه تبطل ايضا بالتضعيف مرة
 وانما المكنون فانه انما تبطل بالتضعيف بل يبقى من تضعيفها
 زاوية واحدة من جانب اخرى فلا يلزم بطلانها بالتضعيف
 اصلا وحاصل الجواب ان الزاوية لو كانت من انكم لكانت انما

فانما من قولكم انما تبطل بالتضعيف بل يبقى من تضعيفها
 زاوية واحدة من جانب اخرى فلا يلزم بطلانها بالتضعيف
 اصلا وحاصل الجواب ان الزاوية لو كانت من انكم لكانت انما

الفائدة من انما تبطل بالتضعيف ولا يتوهم كونها من
 انكم لقولها المساواة وعدمها لا يقال كونها بالوضع ويلزم
 من انما اقوى في نظر اذ يكون انما يقال في تعريف الشكل وهو قوله
 البنية انما صلتها صلتها احد الواحد او احد واحد بالمقدار يصدر
 على هيئة الخط ايضا اذا البنية صلتها صلتها احد واحد او احد واحد
 انما من انما تكونه صلتها صلتها الخط والانسب ان
 يقال انما يلزم من قولهم انما انما يكونه للصورة شكل الشكل
 على هذا فيحقق بالمقدار وايضا يصدق التعريف على انما مقداركم
 باعتبار انما صلتها صلتها الخط والانسب انما يكونه للصورة شكل الشكل
 وايضا يصدق التعريف على انما صلتها صلتها الخط والانسب انما يكونه للصورة شكل الشكل
 ما يكتب به وينقل بانما انما يكونه للصورة شكل الشكل
 او عرضا كشيء الان انما بانما انما يكونه للصورة شكل الشكل
 بحد او احد واحد بانما انما يكونه للصورة شكل الشكل

ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل وقيل ان النسا
 مطلقا لم يوافق المادة فثبت الخط بالنسا من جهة ما وقد
 يقال ان ايراد البرهان على بطلان اللاتنا من جهة الطول ايضا
 باء يقال لو ان الخط اللاتنا من جهة يمكن ان يقع خط غير متساو
 من طرفه الذي فرض الجانب النسا من خطا ونفرض على ذلك الخط الغير
 النسا من تقاطع غير متساوية ونفصل بين كل نقطتين من وجه نقطته
 راسه ذلك الخط النسا من خط وذلك الخطوط الواصلة يكون كل منها
 وتمر الزاوية المثلث احدى عنده طرفه وكل من تلك الاضلاع
 من النذر تحتها كما كانت الاضلاع من الزاوية البخر النسا يلم
 وجود وتر غير متساو مع كونه مخصوصا بين حاصريه وانما
 لا حاجة الى فرض الخط النسا من ايضا بل يكفي مجرد فرض النسا
 المتزايدة الابعاد فترانها على سبيل التساوي اذ الزاوية الغير
 النسا فيما بين كل نقطتين يكون ازيد مما بين نقطتين اقل بينهما

واقعية فثبت ان الخط غير متساو بالفعل لزم كونه تلك
 النسا غير متساوية من جهة بالفعل وكونه الابعاد الواقعة بين النقطتين
 كذلك والاعمال ايضا كذلك فيكون وجود وتر غير متساو
 موجودا مخصوصا بين حاصريه ويرد عليه الابحاث التي تقدمت
 ما فترانه كانت لها بين خصوصية جهة ذلك النسا من جهة
 فترانه لا يكون اذ لا يكون تلك البنية مشتركة بين جهتي
 فلا يرفع ما ذكره فثبت الزاوية لو كانت متساوية فاما ان
 يتساوى السطحين او سطوحا وكذا في البنية مشتركة بين
 وقد يقال بل ان يقال ان السطح الاول من الترديد مثل ذلك
 يقال لو كانت غير متساوية فثبت ان السطحين اما ان يكونا
 اذ لو قيل عدم تساوي السطحين او لزمها بشرط الترديد فثبت
 بين وجهي ما ذكره والاك كانت لا بد ان يكونا اذ يكونا
 يقال انهما لا يشك الا بالاب ان يكونا يكونا بوجه الصور

ولولا ذلك كانت الالوان منتزعة عن الاشكال والاشكال منتزعة
 للصورة الجسمانية وفيما انتم يلزم على هذا ان الالوان والاشكال
 انتزعة عن الصور والاشكال منتزعة عن الصور والاشكال منتزعة
 المقارنات في الاشكال بالوجه او سبب في الجسمانية وهو ان
 لما تم في ذاته لزم من شريك الالوان في الاشكال انما يلزم على
 كونه الجسمانية على انما في طبيعة نوعية وانما لزم الجسمانية فلا يلزم
 نوعيتها فيكون ما تم ما مل او سبب عارض لها فانها في
 لم لا يجوز ان يكون ذلك العارض مقتضيا لاشكال الصورة المجردة
 وعند زوال ذلك العارض تنقضي الصورة او يقال لا يجوز ان
 يستقر زوال ذلك العارض بوجه انه يقوم بوجهه مع ما يستحق
 ذلك الاشكال بتعاقب العوارض كما لو ان في ما لا يكون بتعاقب
 الصورة لا يقال فيكون نوع في ذلك العارض او فردا منه لانما
 نوعه لم لا يجوز ان ينتزع زوال النوع او الفرد عن الصورة المجردة

وان كان زوال كل منها عن الصورة العارضة جازما فيكون
 جهة العارضة وتبديل الاشكال بتبديل العارض وايضا يجوز ان يكون
 ذلك الاشكال لذات الصورة بشرط الصورة فيكون فلا يلزم كونه
 واحدا من الاول بان زوال الصورة عند زوال العارض
 انما يكون بكون ذلك العارض على الصورة او بكونه لا يقتضي ولا
 يجوز الاول لا يقتضي في الموضوع على الصورة لان مقتضى الصورة
 عند عدم مجرد هو ابدى وعن الثاني انه لا بد من زوال ذلك
 الاشكال عند زوال ذلك العارض الذي هو مقتضى التبدل في الموضوع بتبديل
 الوجود والاشكال في ذاته اذا كانت في الوجود والاشكال
 وهذا ليس كبقا الوجود فانما لا تقتضي ان في حدودها فيكونا
 التبعيات ينتفي عن شكله غير فصل فيلزم تبديل شكل الشئ
 لا يخلو عن اتصال بعض الالوان ببعض الانفصال بعض من بعض
 وهذا ظاهر ولا يبا في ظهوره انه الشئ لم يستل انما بالفعل

فيكون مقتضى الصورة العارضة
 فيكون مقتضى الصورة العارضة
 فيكون مقتضى الصورة العارضة

اذ هي وانه ستم انما ليست لها افعال بالفعل لكنه من النجاة انه مائة
 الى انما ليس له غير ما من الى الكتب وهكذا نقول في سائر اجزاء ما اذا
 بتذكر الشكل ينفصل بعض هذه الالوان عن بعض ويتصل بعضها ببعض
 وهو من لواحق المادة قد يقال له كانه المدعى لزوم الوجود
 للصورة لكي انه يقال لو كانت الجسمية بلا مادة لم يتصل اتصالا اذ
 مطلق الاختلاف من لواحق المادة والافاضة الى سائر المقادير
 انه في الجسم فعلا وانفعا لانه اذا اراد ان في ما منه الجسم فعلا وانفعا
 فهو في ذاته اراد ان في افرادة ففصل لا يجوز ان يكون الفعل مستقلا
 الى الصورة النوعية والانفعال الى الجسمية وانما تفصيل الاول
 انه يقال في النقص تفصيل اذ اودت بالواحد في قولك انه يجوز
 انه يكون امر واحد فاعلا وما بلا الواحد كقضي النفس لا يكون فيه
 جهة كثيرة فهو ستم لكنه لا في كونه الجسم كقولك وانه اودت في من
 ذلك فلا في ذلك الحكم لم لا يجوز ان يكون فيهما يغفر جهة ويغفر جهة

بهذا هو المحصر في افعال ان يكون في اقرب لو سئل الشكل
 الى غير الصورة لزم ان يكون في الصورة الشكل فطر الى ذاتها
 فكل من في صفة انما ما يكثر لا في الفعل او لا في الفعل قبل ما في
 المادة الا في الرابطة خاصة اقرب لكان هذا الحكم كما يلزم
 انه لا يصدر في كل من الاول من العلم الاول اذ نقول انه صوره
 منها يحتاج الى رابطة فصدر في الرابطة يكون قبله وهو خلاف المطلوب
 من انما تنقل الكلام اليها وبنت تنقل الترويض الى امور
 المذكورة الى الرابطة اي تنقل الترويض الى الشكل بالنسبة
 الى الامور المذكورة الى الرابطة باقية يقال هذه الرابطة مستندة
 الى ذات الصورة او الى لازمها او الى عارضها او الى مبانيها وكل
 ذلك اما بالانفراد او مع الغير ويحتمل ان يرد في الرابطة
 بانها اما مستندة الى ذات المباني او يحتمل ان يكون الترويض
 باقية يقال الرابطة ما نفسها او لازمها او عارضها او مبانيها

والا لم يكن كذا والى الخ آه وقد يقال كيف آه يقال علم
 هذا انتقل للترديد في الرابطة ويتم الكلام فلا حاجة الى التردد
 فلا فائدة لما لا ان يقال كانه قليل القوة على تقدير هذا الشق
 نهض للترديد لوكاه هذا الشق هو الواقع يتم الكلام بسكون
 وانه كانه الواقع هو الشق الاول فيما تقرر يرد الى الرابطة
 بين تلك الامور بالنظر الى الشكل او بالنظر اليها والافضل
 الخذور الى ان اقول في بحث او يجوز ان يكون الكاوان او الكباين
 او كما هما في الزوال الى كذا عند زوال امر آخر فيغير ما اياه
 ولا يخفى ان يقال كانه متساوي في العارض من ان يلزم ان يكون
 النوع لازما قلت الجواب ان كانه يجوز ان يكون اقرب الى
 ان يتغير كجوده ولم لا يجوز ان يكون ما يشره متوقفا على عدم حادث كوضع
 فكل شئ ففقد صوره في بعض الصور وتلك هي الصورة
 الالهي آه هذا الكلام ضعيف لظهور بقاء شق الشق المتبدل وان كان

آه التفسير كذا الوجود كما في وكانه من آه اقول بهذا
 الكلام من علم ما هو التحقيق عندهم من سنده اليه كما بال
 واسهل وان الوسايط بمنزلة الآيات التي هي لواحق العبارة
 لم يرد ما هو المتبادر آه فبما ان سنده الوجود هو ما هو المتبادر
 ويصدق انه كل ما له وجود بالذات فهو مقسم الى ما هو المتبادر
 الا اذا ثبت آه الوجود هو قديما هو متبناه فتذكر
 وقد مرنا اليه ما عليه قد مرنا اليه بوجه البرهان في قوله
 بانها في الجسم آه لم يثبت جودها في الجسم الا باعتبار كونها محلا للصورة
 فاذا لم يثبت هذا لم يثبت تلك اذ لا شبهة في آه الشق الثاني
 آه اقول بهذا لم يلزم عدم الوضع بالذات والشق الاول
 ذب الوضع بالذات ويتم الاختصار ولعل ظنه ان ارادة
 عدم الوضع بالذات فوجب ارادة الوضع في قوله اذ اظهر
 فيصير ذات وضع ولا يلزم هذا بل المراد به مطلق الوضع ويتم

الكلام روجب ان جعل الجسم على الصورة الحقيقية لم يجب
 حار على كونه من المثل للما قبل لا بعدا المذكور في ان النظر وقصر
 غير ملائم لا ينبغي ان يكون هذا الامر المتدبث تركته لانه اذا
 انتهى الى طرف السطح في قد يقال مقصوده انه يمكن ان ينتهي
 ويصل الى طرف السطح في الضيق فانه يجب ان ياتي هذا الخط
 فيشودق لا يبراه يكون بين السطح والنساء اكلا فلا بد ان
 يتحقق في كل واحد منهما خط عرضي وفي تمامهما ليسر وقلة
 ان يكون هذا الخط اجوهرى من سطحه فيضيق في كل قديما
 بعضهم المستقيم الاضلاع اقول العبارة كانت المستقيم فضلا
 او ضلعا او قوسا القيد فضر لنا اقول القيد غير ضر
 لانه يطل على القيد مطلقا خط اجوهرى كذا لافائدة في زيادة
 الا انه تعالى الامام في اظهار ذلك بعد ذكره استغناء عن الاضلاع
 بل اراد بها الضلعين اطلاقا على ما فوق الوحد والمراد بها صكو

في هذا الخط اجوهرى من سطحه فيضيق في كل قديما
 بعضهم المستقيم الاضلاع اقول العبارة كانت المستقيم فضلا
 او ضلعا او قوسا القيد فضر لنا اقول القيد غير ضر
 لانه يطل على القيد مطلقا خط اجوهرى كذا لافائدة في زيادة
 الا انه تعالى الامام في اظهار ذلك بعد ذكره استغناء عن الاضلاع
 بل اراد بها الضلعين اطلاقا على ما فوق الوحد والمراد بها صكو

٧ ضلعا ١٢ ك ٥٥

ضلع من هذا السطح وانما في آية وانه اراد في هذا الموضع
 هذا الموضع كما يترده في الخبر كذا في وقت هذا لا عظم خط بل لا بد
 ليس عظم في كونه وهذا حاصل نظر السطح فلا تفضل الجوز
 حكما به فلا تفضل الجوز في حال مطلقا كما لا بد فلا تفضل الجوز في
 بد وانما في هذا لا مطلقا والعبد الجوز الذي هو الحارة عند
 الاشراقية هو من هذا السطح فلا تفضل الجوز فلا كس في
 انشاء القيد فخر في احسنه كذا لا ينفق المائل بناء على ان
 ما ينبغي في هذا الضلع الواجب ان يكون في الحارة في كس
 قس فلا كس وقد جاء في اصل الاقرا في هذا الموضع
 بعيد من بعد ما ذكره القائل في الكلام ليس في اجسامها في
 الطول بل في الوضوح واجيب بانها بالنظر في انما لم
 تقبل الصورة ان قد يتوهم ما لم الدليل بمجود انما في الموضع
 الجوزة ان لم يكن اقرا ان الصورة بالكانت من الجوز فلا يكون

ثم وجدت واقرنت به الصورة وحصلت به جميع الالوان
 او مستلزم لتحقيق فكرة الصورة على الوجود لو كانت موجودة
 بدونها وفيه ان هذا دليل على ان الوجود كيف يكون الوجود بديهة
 والعلم يستلزم ان الوجود بعد فكرة الصورة لا يفيد به شيء محال
 باستلزامها لوجودها في نظريتها فانها تقتضي ضرورة اطلاقها
 اقصى استلزامها تقتضي وضعها مطلقا بل كبرياء تقتضي وضعها
 مقبلا لانه امتداد الشئ اذا عظم بحيث لا يمكن كونه محاطا بحيز
 اقتضاؤه لوضوح استلزام اللاحقة بالغير وايضا فهو لا يملك نسبة
 الصورة الى نسبة اذ اريد به مساواة نسبة ما بينهما فهو لم يكن
 الكلام في فرد موجود على الوجود وان اريد به مساواة نسبة الفرد
 فهو لم يكن قبل كبرياءه يقتضي الصورة النوعية فيكون نسبة
 الوجود الى كبرياءه جميع الصورة النوعية متساوية فثابت بها بعض
 دونه بعض ترجيح بلا مرجح والى ان مقتضى ان كان جاز
 متاثر الصورة النوعية تقتضي لكافة كل كبرياء متاثر بها صورة
 اخرى او حاله في احوالها تقتضي بعضا من الكافة لانه لا يمكن ان يكون

انما ان ما يوجب كما لا يخفى ما هو يقتضي شيئا من اجزاءه انما يقتضي
 ونسبة غيره اليه لا تقتضي شيئا من اجزائه النسبة بالنظر الى حاله
 لو انما اقتضى بها كما لا يخفى من حيث مقتضى اقتضى مقتضى مقتضى
 الاستعداد بها كما لا يخفى في حصول الوجود المتغير وهو مقتضى ذلك
 اي ان لا يكون كبرياءه كونه شيئا من مقتضى لا يكون اذ هو مقتضى
 منها لا يقتضي بوضوح وانما لا يكون مقتضى ولا يبعد ان مقتضى مقتضى
 في غاية البعد لا يقتضي نسبة ما تقتضي به اجزاءه الجسم وانما لا يقتضي مقتضى
 البديهة ولا يكون مقتضى هذه النسبة كونه لا يكون مقتضى مقتضى مقتضى
 فكله انما هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 والبروزة وهذا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 يستلزم عدم اقتضاؤه اكثر اذ مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 او يقتضي شيئا من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 اجاله على الدليل المذكور حاصله ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 انقلابه وان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

جاء الصورة النوعية

ببيان الفرق وكلام الشيخ شواهد البتة مفاضة ولعل على من لم يخاف
 على النقص ما لم يأت ولا وجه له كما عارضه ببيان الفرق فان
 مرجح الخصم فيه ان هذا التصدير لا يلزم ان يكون القرب مرجحاً بل
 يجوز ان ينقلها من ذلك اكثر فتمتس قوة العاقل فيحصل على هذا
 يكون المرجح انهما والقوة القسرية ويحتمل ذلك فيما يلي
 فنحصل ان ابيات الصورة النوعية ومن التي تخلص على الاجاب انواعا
 ومنها الاجاب صانق هو سرية متماثلة انضمامها الى الجسم المكون
 من الهول والصورة يحصل نوع ونسبة الى ذلك النوع بانها اقل من حقيقة
 والى الجسم يكون انما تخلصه معتبرة لرافعة لها من في كمال اول الجسم بها
 يحصل حقيقة النوعية وترتب عليها ثانياً وهي ايضا تخلصا ومقتضات
 الجسم كنه بعد تخلصه الاول من كمال ثانياً فانه قلت النوعية الفصل
 فكيف يكون تلك الصورة بغيره النوع قلت الفصل النوع ما هو
 منها ولا يبرها فانها النوعية الا ذلك لم يعترف اليه كونه سرية وانما
 التصريح بها واستدلوا على كونه سرية كونه نوعا هو وجه كونه
 وجوده ويتحقق السرير المكون من اثنين والثمة السرية انما هي عرض فانه

فانه قلت قد صرح الشيخ في اوضح اية ان كونه سرية انما هو
 قلت فيهم من كلامه ان الوصف لا يكون في الحقيقة النوعية هو سرية وان
 جاز ان يثبت كاشفي والاصناف فلا يتوهم النقص السريرة انما هو سرية
 نوعا حقيقيا وقبل هو سرية السريرة لانه كونه سرية لا ينافي انما
 وفرضه لا يقيم كنهه الى الحدوث الوحدة فتعبر الوحدة في حد
 كل واحد منها والتركيب من الامور كونه سرية واحد اهل كنه من
 جنسية وفيه نظرا الى التركيب كنهية فيجب ان لا يكون التركيب
 واحدا لانه لا يصدق عليه كونه سرية واحد من واحد وقوله في حقيقة
 في حد كنه ما يغيب كنه كيف والوحدة امر عرفت فكيف تعتبره كنه ورو
 واعتبار في النقص بغيره كنه كمال الواحد ما هو سرية وغيره وذلك لا
 يستلزم كونه الكثير من اقسام كنه طيفه القسم بل من دلالة
 في طيفه فانه بغيره الوحدة واعلم ان كل واحد من اجاب
 الطبيعية صورة اولى غير الصورة كنهية ان كان لكل فرد في الجسم
 فانه الصورة كنهية كنه كنه فانه الصورة النوعية وتسمى بانه
 العنصر في غاية الظهور نظر الى الوحدة كنهية في حد كنه كنه

الوحدة غير متفردة
 في حد كنه ما يغيب كنه كيف والوحدة امر عرفت فكيف تعتبره كنه ورو
 واعتبار في النقص بغيره كنه كمال الواحد ما هو سرية وغيره وذلك لا
 يستلزم كونه الكثير من اقسام كنه طيفه القسم بل من دلالة
 في طيفه فانه بغيره الوحدة واعلم ان كل واحد من اجاب

مكتبة الرياض
 المكتبة المركزية - قبة المخطوطات

اشياء من جهة ما كانت عقول النفس جسم و هو في صورة است

الاعراض والصور فاجتبه لانه اختلاف كائنات واقوع بين الاجسام بدانية
فلا تبرز من جهة ان كل الاشياء فالتو في تامل الاجسام فيمنعه بدانية
اختلافها بالحقائق واما الاشياء التي لا يكون لها اختلاف حقائق الاجسام
وبنفس الصور النوعية ونفسه و هو بكونه في جهة هو موجود بل الكون
ليس الا هو العارض والحق ان توفيقه في اجسامهم على الاعراض متشابهة
اي بالمتضاية لكونه عند حصوله في جهة واحدة هذا هو ما في اثره الطبيعي
ما هو خارج للوصفية ولم يثبت ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم فيه
لا يطلب الغير لكونه بحيث لو كان خارجا عنه لطلبه لكان في حقيقة دون
البعض اما متعلق ببعض الاجسام او ببعض الاعراض بل بامر الله
كالكثرة واليقين المتأثر مثل لا يخفى انه ما ذكره المصنف انما هي بعد ثبوت اة
كل جسم في الطبيعة والكتاب علم ما ذكره اذ يكونه ذكره بعد فصل كثير
ليس الامر خارج عن جسم الضرورة دعوى الضرورة في اة نقصا
الانما ليس الامر خارج عن سمعته ولو كانت كصور ضرورية لا يتوهم عليه
النوع الذي يستذكره بل الضرورة ان نفس الانا والظاهرة من الجسم مستندة
الى امر خارج لا اذ تصاحبها واعلم ان الحق في هذا الحكم المتكلمون قد

وقدما اكملنا كمال طوره ونسبنا انما المتكلمون فيسندون جميع الآثار
الى اوراق العالم على انما رواها القضاة فينبون لكل نوع بما يجدوا في عالم
النور ويسندون اليه آثاره ويفرقون بين وبين النفس باة العتبات
وتنلذذ بحسب استناد حال الآلات بخلافه ولهم في هذا الاستناد استناد
الى ما شاعروا وما ينسبوا على اذ في ضرورة انما يجدون في ضرورة بل في كونه
الضرورة في تفسير او كونه الا بطر له طبعا ولو كانت الانا مستندة الى
امر خارج يلزم عدم الفرق بينها واقص الفطرة السليمة كما في عتبات
جميع الآثار الى امر خارج كما ذكرناه بكذا انما في عتباتها انما الصور
انما هي من القصد والصور على سبيل الاستقلال فلا بعد اذ في عتبات
الانما لا نسب خصوصية الى تلك الطبايع وذلك الطبيعي لا يستعد لتلك
الآثار في ترتيب الفيض لطلبه كونه ما يناسب كل طبيعة على ما ليسه
والا فاق في العارضة هذا بنظر الاستسار في العشق في كونه
المشقة في الاقدية لانها فابل فلا يكونه ما علمه فيل في بانية ان
الشيء العاقل بالاكافه ويق العاقل بالوجوب ولا يجوز الاكافه والوجوب
وغير ان لا وجوب مع العاقل الغير المستقل واذ قيد العاقل بالاستقلال فاعاقل

ايضا اذا قيل بكونه مستلزما للعلم القاطع او بوجوه اخرى الكافة التي هي في
 وايضا بكونه العلم المشترك المدعى عام والدليل كقوله بالعلم
 لا يضيده ولا يخفى عليك انه قد فلا يكون مبدأ الامور تختلف انما يتم لان
 الكلام في اشتداد نفس الامر لا في اشتداد اختصاصه اذ الاختصاص ليس
 امورا تختلف فكلام لا يخلو عن اضطراب لا يخفى عليك انه لا بد ان يكون
 ان يكون هذا الكلام نقضا للدليل المذكور فيكون حاصلا انه دليلك لو لم يكن
 في اختصاص الصورة النوعية كما في علم الامتصاص الى صورة اخرى وليس
 وانما يتوجب النقص بناء على ان الكلام في مبدأ اختصاص الامور لو كان
 الكلام مبتدئا على انه لا بد ان يكون له مبدأ في علمه فيكون ذلك كانه لا يضيده
 لما اشترطه في العلم بقدرة الصورة النوعية باجتماعها في كل فرد من كل
 نوع وكل نوع من كل جنس حادث فقبل كل صورة نوعية فردا في انما
 نوع او من نوع آخر وتقدم الجنس على المستلزم تقدم نوع ما كما توهم بناء على
 انه تحقق الجنس في ذاته فليس من تقدم النوع في فردا فلا يكون قبل ذلك
 الفرد فردا في اذ ذلك المستلزم غير مستلزم لانه لا يغير تقدم الجنس والنوع
 انه يوجد في كل وقت نوع او فردا في كل ما يوجد في انما لا يخلو عن اشتداد

في قوله بالعلم القاطع
 في قوله بالعلم المشترك
 في قوله بالعلم المدعى عام
 في قوله بالعلم الذي لا يضيده
 في قوله بالعلم الذي لا يخفى عليك
 في قوله بالعلم الذي لا يكون مبدأ الامور
 في قوله بالعلم الذي لا يختلف
 في قوله بالعلم الذي لا يتم لان
 في قوله بالعلم الذي لا يخلو عن اضطراب
 في قوله بالعلم الذي لا يخفى عليك
 في قوله بالعلم الذي لا بد ان يكون

فانه ذلك استعداده من لوازم الوجود وهو ليس بما يضيده الصورة بل بكونه
 ولما كان الوجود الخاص مشترك في جميعها فانه لا يضيده بصورة ما
 فكيف يكون له استعدادا واحدا منها دون الصورة لا لانه لا يضيده
 ان بكونه لا يضيده بالاشتداد في هذه الحالة لا يضيده الصورة
 التي هي على الوجود من المبدأ في الفاعل قلت اصل استعداد من لوازمها
 ووجه الاستعداد القريب فيكون في هذه الصورة المعينة القوة لا قرب
 استعداد صورة معينة لانه ما ذكرها قبل الامتصاص في قوله لا يضيده
 عند عدم قدم المادة لا تعقلها انها موجودة كغيرها في انما لا يضيده
 يكون سابقا على كل واحد ما يصدق عليه الحوادث والمعارضة مع ما في
 السبق على الكل بداهة وفيه بحث ان سبق القديم على كل فرد فيقتضيه
 تحقق فردا في السابق على كل فرد وانه كان معارفا لفردا في جميعها
 لم يكن فردا في القديم موجود قبل تحقق تقدمه على كل فرد منها في دوام
 المعارضه من لوازمها بل لم يتركه لو لم يتركه سبق القديم على كل واحد ما يصدق
 عليه الحوادث في زمان واحد وليس كذلك بل انما يلزم ذلك في الحوادث
 انما هي في زمان غير المتعين فيتحقق تقدم القديم على كل فرد في دوام

المتأثرة لغزها وذلك في نفسه على انه انما يتم ما ذكره لو استلزم
 حدوثه في حدوث الكل الجوهري وليس كذلك وانما هو في الحقيقة
 باقية لا شبهة في الاستلزام فان كل فرد في ذاته الجوهري وحدثه في
 حدوثه الكل بداهة وكانت توهم ان حدوث الكل الجوهري ما يتحقق بان لا
 يكونه شيء من اجاده موجودا اصلا ثم يحدو هذا توهم بعد ان قد فيه
 نظر اذ غير حدوثه هو الوجود بعد العدم في حدوثه الجوهري بانصاف الوجود
 بعد العدم وظان ان انصافه في الوجود غير مستلزم لانصاف الجوهري
 بل الجوهري هو ليس بكانت ولا يقدم بالمعنى الصليحي اذ الجوهري الغير
 المتماهي غير موجود لانعدام اكثر اجزاءه في كل وقت ولذا كما بان ان
 بمعنى القطع غير موجودة مع وجود كل جزء منها في ذاته الزمان فظهر ان
 كلام الفالغ غير مبني على توهم التوهم وعلم على انبائه على ذلك التوهم توهم
 بهيود عور البداهة في استلزام حدوثه في حدوثه الكل في هذه
 المادة فاسد وقد كذب هذا جواب بتفسير الدليل ونقض البعض
 وجواب الدرس في الاغراض بانها في الحقيقة المنوعة ان يقال لا يجوز
 استناد الانضمام الى ما ذكره لانما لا بد ان يكونه لنفسه تلك الحقيقة

مبدأ وهو غير خارج عن الجسم ضرورة فلا بد من اعتدالها بما هو جوهري
 آه فبان هذا انما يلزم لو لم يكن تركيب الجوهري هو الموضوع في الحقيقة
 خالف الحقيقة الاختلاف بالامر الجوهري في قبل مجموع الجوهري والحق ليس
 جوهري لانه لا يصدق عليه هذا الجوهري هو الموجود المستفاد من الموضوع
 لانه الجوهري كما في ذاته الدر هو الموضوع وهو محتاج الى الموضوع فيكونه
 الجوهري محتاجا الى الموضوع بحيث لا يمكن ان يتحقق بدون وفيه ان ما يصدق
 الجوهري هو الاضحية الى الموضوع الذي يكونه كماله ليس موضوع
 الجوهري كماله الجوهري فيكونه الاضحية الى متاخر الجوهري انما يتصور
 اجزاءه تفقده من تقصير المتأخر في التركيب ذاتها والآخر كيب
 المادة وحفظ الاصل بشرط الكون في المكان والعود الى شرط الزمان
 وهكذا في البقاء قبل وجود الصورة كما ترى كما يشهد بانها
 لا تخفى لانها قد ذاتها وصفاها بغير الصورة وعلم هذا ان في ايراد
 الشر لا كما في التقديم الذاتي وتوطينه في تقديم الوجود بالذات او التقديم
 بالذات على الشيء لا بد ان يكونه بالفعل مع قطع النظر عن ذلك الشيء والوجود
 يستلزم ذلك بالنسبة الى الصورة لجواز ان يكونه شرطاً وتجزأه يكونه

لانها لو لم تنفك اليها كان بها ما بدو منها فنفك عنها ولا يلزم من اقسامها
 كل منها الى الاقسام البقاء الدور التي يجوز ان يكون بها كل منها مشروطا
 ببقاء الاخر وقد يقال لا يجوز اقسامها الى البيوت في البقاء لانه احوال
 التي هي في البقاء الى الكل عرض فيلزم ان تكون عرضا وفيها يلزم ذلك
 كما في كل مستفاد عنه ومقتضا بدو ولا يلزم من اقسامها الى البقاء
 لم يلزم دور في دور على تقدير انما واجبه لزم ان المتقدم علم ما مع
 الشئ مقدم عليه او راعية ان لا يلزم الدور ان قد يقال اقسامها
 كل منها الى ذات الاقسام في الشكل غير مقصود لانه شكل كل منها بدت
 الاقسام تتوقف على انقسام ذات كل واحدة الى ذات الاقسام والانقسام
 متوقف على التشخص كوقوف على الشكل والاستمرار له في المطلق
 غير موجود فلا ينضم اليه غيره واجيب بالمتن مستندا بانقسام الوجود
 الى الكاثير فانه لا يتوقف انقسامها اليها على وجودها في كارجي واللا يلزم
 وجودها قبل انقسام الوجود ولا يخفى عليك ان المقدرة المنوعة بدت
 والمنوع كابرته وما ذكره في تمام السند غير صالح للتسوية لانه انقسام
 الوجود في العقل وقيل بعض في الحقيقة ان تشخص البيوت بدت الصورة مستقرا

مقصود لانه يفتح البيوت للجل صورة فيها من حيث ان الصورة ما لا يشوب
 انها هذه الصورة وانما تشخص الصورة بدت البيوت في غير مقصود لوجه
 الاول ان تشخصها ليس لاجل البيوت المطلقة فانه هذه الصورة لا تفرق
 عن هذه البيوت في تشخص هذه البيوت بخلاف البيوت فانه تشخص ان يكون
 هذه البيوت وان لم يكن هذه الصورة والثاني ان ذات البيوت ما يلزم
 مستقرا فكيف تشخصها على ما عليه التشخص فظهر ان تشخص الصورة
 يكون بالبيوت المعينة من حيث هي فانه تشخصها وتشخص البيوت بالعدد
 المطلق من حيث هي فانه تشخصها وسقط الدور وتوهم ان الشئ المطلق
 غير موجود بطل فانه الشئ المأخوذ من حيث هو بشرط الاطلاق موجود
 خارجا وهذا بشرط الاطلاق موجود ذهنا وهذا وجه الوجه الثاني ان
 يجوز ان يكون تشخص الصورة بدت البيوت على انها قابلة للاعمال فاعلم
 كما ان تشخصها بالبيوت المعينة من حيث هي قابلة ايضا لثبوت تشخص البيوت
 بالصورة المطلقة فانه من حيث انها فاعلم تشخصها لكن لا يراى يكون فاعلم
 تشخصها انها بدت لانه تشخص واحد بالعدد وهذه الصورة المطلقة ولا
 يجوز ان يكون غير الواحد بالعدد فاعلم الواحد بالعدد بل المراد ان كان الزم

في الهيولى بتخصها لازمة بتدعيمها من حيث انها متشخصة بتقديرات
 علم شكل الاقوى وفيه نظر لانه اذا اراد بعلة احد بها شكل الاقوى عليه
 ذاتها فلا يمكن ان يكون تقدمها من حيث انها متشخصة علم شكل الاقوى وانما اراد
 بها عليها من حيث انها متشخصة فلزم التقدم مستلزم لا يدفع الا بالبرهان
 اذ مداره على صوابه عليه ذات كل منهما شكل الاقوى وقد عرفت ان هذه المطلق
 موجودة صالحة للعلية وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها متشخصة بها
 انما يجب لو كانت للتشخص بغيره العلية وهو انما هو انما قبل ثبوت
 هذا الحصر شهادة الاستدلال ويرد عليه الشك او رد الشك في الكائن
 من حيث انها ان كانت هي الهيولى ومنها ان الصورة وبطلانها فشرها انما
 مردودة فالاولى ان الحصر فيها بناء على ظهور بطلان غيرها وقد ثبوت القول
 بالهيولى والصورة وانما شارحه الماخذ ذكر ان افلاطون يعتبر عنثارة
 بالهيولى لتوارد الالجاب عليه توارد الصورة على المادة ومادة بالصورة لكونه
 عبارة عن البعد المتحد في احدى سمتي لثلاثة الصور المتصلة اجمالية التي لا تقبل
 اجمالا للعباد ويتغير عن الحزب كيف واتساع كونه في اجماله في النهاية
 الظاهر فكيف يذهب اليه عاقل اراد به البعد كجود الاول انما اراد به

البعد اعلم ان يكون موجودا او معدوما كما يظهر من بيانه او انما على
 الباطن انما في تخصيص السطح باقتضائه نظر لانه قد يكون السطح الباطن منه
 اعماد من السطح الظاهر كجود مكانه الا ان ذلك سوى الفلك الاعظم وقيل
 ان مكانه هو السطح مطلقا وكما ان الفلك الاعظم هو سطح الفلك كجود لاجسام
 بكنية آه فالو كمكانه المار به اربعة اقسام فالاولى ان ينسب اليه اجماله بظهوره
 ما يراد بها فاشد الى بقية اجماله بكنية مكانه والثانية ان يقال اجماله عن
 الحيزه ويجب ان يكون لانه مقصوده بتوقف عليه كما يظهر والثالثة ان يقال
 حصوله كجوده فيه ولا يبعد ان يقال انما هو انما بقية ما له لانه لا يرد
 اجماله فتمت في حصوله اجماله بكنية مكانه والثالثة ان يقال اجماله عن
 بيانه الامارات ان التنازع في مكانه لم يستلزم احدها اماره لا يصح له
 تصحيح ما عده كجوده لانه لا يقتضيه الاصطلاح امر اخر منقسم اعم من
 ان يكون موجودا او معدوما ونسبه امر هو ما او واقعا وعلى الاول
 يكونه مكانه سطح او لا يخفى عليك انه اما ان يعتبر في الامر المذكور الوضو
 او لا وعلم الاول ان شكله مكانه الاجاب ان المحيط بعض مكانه الافلاك
 وان لم يعتبر فلا يلزم ان يكونه انقسم في جهته سطح اذ يجوز ان يكون ضيقه

النازح وسناد الحكم الى الوهم وكيف يكونه الواقف المذكور ساكن
مع انه لا يملك ان اينافلو كين ذلك له كونه لا يثبت كونه الزمان تدار
لكنه اذ يجوز كونه مقدار المتحرك تلك الحالة نعم لا يطلق المتحرك عما عليه لانه
بحسب لا يطلق على الذي ليس بشئ لا كونه وان انتقل المذكور كالوقوف
بحكم بانه يتحرك في المكان لانه المكان عما اعم من الحقيقة والما الضرورة فلا
يكفي فيه الا بوجه كونه لا يكونه في الكفاة الحقيقة والمفهوم في عبارة الشيخ
في طبيعة الشفاء انه المتحرك بالحقيقة ما يكونه مبدء التبدل في كونه في الوقت
المذكور في كونه حقيقة وكانه اراد الحقيقة المقيمة في كونه او يرد بكونه انه
هو مقدار الزمان اعم من كونه حقيقة وما يشهد به حاله المذكورة وذلك في
انه الواقف المتحرك ليس يتحرك كما ذكرنا ساكن لانه ليس في مكان واحد في
زمانه نعم هو ساكن بمعنى عدم تبدل نسبتنا الى الامور الثابتة وبغير ان لو
صلح وحاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك المكان وذكر ان الجسم قد يتحرك في كونه
والسكون في مكانه كانه لا يكونه له مكان اوله مكانه لانه زمان اوله في كونه
افضل ما هو حيث هو في ان هذا ويكفي على ما ذكرناه بقا ان انتقل المذكور
ساكن بالغير الاول من الحقيقة المذكورين وهذا السكون في كونه الانشائي

في الابن الغير الحقيقي وقد جاب عنه باننا نعم في نظر اذ حاصل السؤال
صدق الحكم الصغار العين غير مسلم بل لم يعلم وجوده بعد عينا وصدق الحكم الثاني
لا يوجب الا وجود الحكم عليه فضا عاينة انه كونه في كونه كونه كونه كونه كونه
لظهور ورود النوع المذكور عليه ولما كانه ان هذا شئ شئ في كونه كونه كونه كونه
المكانة الباقية للوجود الذي لم يغير الحقيقة القارية وبها الكلام عليها
فيلزم انه ما كونه لا يبدل علمه انه في كونه نفس الامر عند السكينة مساو
لما رجع فانه قد ذكره علمه ليس لا يثبت في نفس الامر فقد دل على علم
منهم علمه علمه ليس لا يبدل علمه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الما كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
السكينة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انه المكان امر مشترك في كونه العقل معونة القوة المتحركة التي شئها التركيب
والاجل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
بتغير مقدار الجسم الموجود في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الزيادة والنقصان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

تبعية الجسم فهو لا يفيد الوجود الجسمي في أي وجه كقضية المذكورة
فثبت دائرة الكافة في الشق الثاني لا غناء البعد الموجود في نفس الامر
لذلك لا ينافي افتقار البعد الموجود في أي وجه ولا يسيل له الكفاية
قلت بطل أو لا كونه شيئا أي معدوما وبعد بطلانه إذا بطل كونه موجودا
ذكره أنه لا يسيل إليه بل في ارتفاع النقيض من البعد قلت بطلانه كونه معدوما
في أي وجه المراد للمكانة النافذة للوجود الذي في العالمين معدوم وفي البعد
وبطلانه وجوده في أي وجه مما ذهب إليه آخرون لا يوجب ارتفاع النقيض
من البعد في نفس الامر بل يلزم ارتفاعها عما ذهب إليه هؤلاء ولا بد
في ذلك والقول بأنه لا يلزم ما ارتفاع النقيض من البعد أو النقص
إذا المكافئ في محيل أو بكونه معدوما أو موجودا ما ارتفاع النقيض من
البعد ما هو على تقدير كونه مكانا ما إذا ذكره يجرى في ارتفاع النقيض
عنه مع حصول النظر عنه كونه مكانا كما يخفى مع أنه كائنا في أي وجه والوجود
صوابه في أنه محل مراد للمكانة على البعد هو التقدير الوقتي ومنها يلزم
بل كبرية بكونه مراد الصورة الجسمية فلا كلام في أنها تله هذا موافق ما
محل العلاقة الشريفة كلام صاحب حكمه العجز عليه وآفة خالفه السيد

في حاشية حكم العجز وقال هذا هو المصدر في الحقيقة جوهرا على كونه ما ذكره
الشهيد وعلما ما ذكره السيد في حاشية يلزم أن يكون صاحب هذا المذهب
قائلا بوقوع هذا البعد وقد يستدل على بطلانه أيضا بأنه ذلك البعد يلزم أن
يكونه متناهما في ذاته الشكل والتشكل في عوارض المادة وفيه نظر آدم بقت
أن الشكل من توالي المادة بل ثبت أن الاتصال والافتصال في متواليتهما
كل جسم في غير طبعه في بعضه أكثر الطبع في نفسه ما يقتضيه طبيعة الجسم
فيه وفيه نظر إذا أكثر الطبع على ما يفهم من كلام الشيخ في التفاضل واستنقل
لا يلزم أن يكون مقتض الطبع ولا بعدا في تلك الفظة المراد بها الجسم البسيط
والمركب والمراد بالجزء ما تشق أو نوعا على كل تقدير فيشكل بمرتبته
بأنه فانه ليس له مكان طبيعي لا يشق ولا ينفصل بل إنما حصل بالخرجه و
لا يمكن دعوى أن كل مكان حصل فيه هو طبيعي لا يشق من عدم هو ارتقاء
المكانة الطبيعي فيل هذا ينتقص الجسم كيطو وقد يقال عدم أكثر
لكنه بالفعل لا ينافي المدعى وهو أن كل جسم غير الذي ذكره أن يكونه له في طبيعته
ولم يحصل له غير لانتفاع فله من الكافة الآلة تعالى عنهم فيقولوا بذلك أيضا
فعل هذا لا ينافي تعليله بغيره وليس آه وقد كذب لا يخفى عدم مطابقته

الواقع هو

هذا جواب السؤال اذا السوال انما هو على تفسيره كما صرح به في المتن
 سؤالا شافيا كما ذكر حيث قال نعم له وضوحه واصل السوال انه انما
 الكفاية بالسبب المعهود والتقدير الكفاية واحد على ما هو المشهور فيها بينهم ولما
 حكم شارح حكم العيز بانها عند الحكم مترادفة ولذا لم يفسر التميز
 بينهما على هذا فيستفيض بالحدود وتوجد الجواب انه اتحادها عند الحكم بل التميز
 اعم فلا يستفيض ولكن على هذا لا يسايب من الحكم ان يفسر التميز
 بانه التميز او يصدق بهذا المعنى على جهة التحقيق والجواب انما هو
 تفسيره بما ذكره من السبب فلا بأس بعبارة هذا ما سيظهر
 وانه لم يكن شئ من اوصافه قد يقاب كبرى ما استدلل به انما التميز
 هناك بانه يقاب لوضوحه وطبيع الكفاية وضوح النسبة لا ما تحت فلا يكون ذلك
 الا في طبيعة واحدة ان لا ضرورة في جعل التميز على حاله غير الوضوح بل يكون ان يكون
 تلك الكفاية وضوحا تاما لانه الكفاية عندهم قريب من مفهوم القوة
 قيل نسب الشرب في التحقيق في صورته من شرب التبريد الى العائنه فالظاهر ان هذا
 المعنى في اصطلاحه لانه اصطلاح القوم اذ قد قال قائل قد مر ان القوة
 بطلوه لفظ الكفاية على ما يعتمد على الجسم ويعبر عن التروال فلذلك يجعلون

الارض مكان الحيوان ولا يجعلون الهواء المحيط مكانا واذا اريد ترس على راسه
 بقدر درهم لم يكن مكانا ذلك الذي يحضره التروال عند من انتهى فيه
 ان السبق قد مر ذكره في حاشية حكم العيز بانها في فعل الشرب التحقيق
 الطبع اذ ذكر فيها كذا عند التميز في ما قبله من الفاعل هو الموصوف الذي يشانه
 او يشغل الجسم والكفاية هو ما يستعمله الجسم كالارض لتسريب ما في حاشية
 الجسم من سبب التميز المذكور في العائنه لا ينافي وقوع الاصطلاح عليه
 اذ كثيرا ما يكون اطلاقا فانهم موافقة للاصطلاح في كلام الشيخ
 انه في الشرب في النهاية ان الكفاية هي في طبيعتها لانه ان يكون ذلك كفاية
 طبيعيا ولا ينافي للطبيعة واخر الكفاية انما هي في طبيعتها فظهر ان هذا
 اصطلاحا وما يفهم من خالفه في نظر الاصطلاح وهو التحقيق لا في
 لانه اذ افترض عدم تأثير القدر الكفاية في زيادة بلوه القدر
 جميع الاجسام وعلى تقدير انفعالها لا يكون سبب وجود ما به يميز
 ان الامور اربعة الماهية في الشفاء انما هي في الشفاء لانه ان يوصف الشفاء او
 بخره او لولا انما استند الى اوجبه ذلك ما كان ذكره طبيعيا انما الواقع في
 والقسم عارض بسبب انه يوصف في ذاته وهو من الشرب قد يكون انه يعقل ولا
 يوصف له الشفاء الذي لو هو في ذاته لا يوصف له ولا يوصف له وليس واجبا ضروريا
 ان يكون الجسم لا يعقل الا في نفسه فاعلم ما سرفه في ذلك من ذلك فطبيع الجسم

طبيعة او هو في الكفاية سبب الطبيعة او هو في الكفاية

قد يملك ان يفرض وهو على ما هو عليه في نفس الامر غير ما سر في طبيعته
فلم يكن يتصور ان يكون له اس و كمال لم قال فأكبر كبر في طبيعة الخلق ان يكون
له قهر وذلك الذي لو لا العا سر كبره ان يكون له وكذلك الشكل والكيف وغير
ذلك فانه انما يستحق لطبيعتهم ان يكون هذا او ذاك ان يكون له قهر
فقد يكون اجتهاد في هذا او في ذلك في طبيعته لا في نفسه فاما في فرض تغير
المكان والجهة كما ان يكون الجسم على الوجه الطبيعي واذا انعكس الامر لا يقبل ذلك
اكثر من ميل الى الجهة الاولى والظن ان اجتهاد مطلوبة بالذات والاكتمال مطلوبة
بالفرض نعم لو اخطر في الموضوع هذه الكلام قريب من انما تأثير الفاعل
في ان كان في الامور كما ان يكون ان يقابل تأثير الفاعل في كثير من الامور
انما جهة التغير في خلقه عنها لا تأثيره في عبادته فقط لا ان عند كل شيء
مع طبع يكون موجودا له مردودا في نفسه ان الجسم لو كان في تأثير الفاعل
والجاء به في ظهوره في كل خارج بقدره في مكان لا بد له ولا بد عليه
نعم فله ان يكون لا يخفى ان هذا النوع من التسلسل انما هو الفاعل في وجوده
اجم وصحته في قهره في تقديره وينبغي ان يكون له اجتهاد في اجتهاد طبيعته على تقدير
انما يستند المذكور ومنه لا يخفى ان يكون له اجتهاد في كبره ان يكون له تأثير
الفاعل الذي فرضه ليس في الامور التي هي في ذاتها بل في طبيعة الخلق انما هو
من الالهي بها اجتهاد الكمال فيه ومنه كما ترى ان هذا النوع من التسلسل

من ان الجسم عند نوع القهر سر يكون في اجتهاد في تلك المقدرة ليست اجتهاده هذه
فلم يكن حصوله في قهره في تلك المقدرة انما هو في اجتهاده في قهره هذا وانما نظر
او يجوز ان يكون له بعد ما لا يتجاوز عن سطح الفاعل انما هو اذ ليس وجوده
نفسه بدنيا وبكيفية ان يقابل خلق الجسم عن جميع العوارض الشخصية فيكون
نظرا في نظر ان عارضا يكون له لازم الجسم فيكون له الكفاية مستند الى لازم فيكون
طبيعي كما عرفت في ان الجسم له يمكن ان يكون في مقتضى لازم واما ان
ان يقابل كما ان اختلاف تلك العوارض في الاقتضا، ومقتضى كل عارض
مصول في قهر غير مقتضاها الا في فلا يتب وصدرة اجتهاد الطبيعي الجسم
جاءه ان يكون في مقتضى الجسم في نفس الامر ظهر ما ذكرنا ما استفدنا من الشك
ان اجتهاد الطبيعي اعم من مقتضى الجسم نفسه او لوانه او ما عا وما اوردنا في
الا عوارض ولا يخفى عليك ان طبيعة الجسم عن اجتهاد في مقتضى الامر انما هو الطبيعي
في نفس الامر ليس الا ما يقتضيه الجسم لو ضل وطبع وذلك ثابت ولو ان القهر
غير مطابق للعوارض لا يستند ان يكون اجتهاد على ذلك القهر غير طبيعي في نفس
الامر فانه فانه طلب ذاته ان لا يكون له لو فسر كثر الطبيعي بالذات لو
حصل الجسم في ان يطلب غيره صدق علم ذاته كما يصدرق على الاول ولا يتم ما ذكر
انما يتم لو فسر بالذات بطبيعة الجسم لو لم يكن فيه او مجموع الامر في اورد
على ان لا يخفى ان العوارض فرض خلق الجسم عن القهر فرض خلقه على بلوه فاسر

كما حسم بالنسبة الى ما يفرض كونه قير الجسيع فلو قيس الجسم بالنظر الى قير
 فرض فكلية لا يجوز ان يكون في ذلك الحالة حاصله قير طبيعي او انه خلاف
 المفروض في ان يكون قيرها عينا وتكون نسبة الى كل منهما وعلاهما يحصل
 فيهما او يحصل في شيء منهما او في واحد منهما والآن وكل ذلك لا يحصل وحاصل الكلام
 ان حصول الجسم في قير طبيعي في نفس الامر كسببه لا ينبغي طلب قيرها في الكفاة
 طبيعيا ايضا وتقرير الاستدلال على عليه والآن لا بد ان يكون عند الكلية ما يجب
 على كل منهما في الآتي ما ذكرناه فانما ان يحصل فيهما الكفاة في قيرها في الكفاة
 يجوز ان يكون الجسم قيرها احد هما الكفاة والثاني الوضع ويحصل فيهما معا وليس
 ان يكون قيرها في الكفاة له وانما في الكفاة فكان قيرها قلت لانها في دلالة
 ما لا يترك على اقتضاء وضعه في بعض على اقتضاء في كل جسم والطلاق اكثر عليه في
 بعض الكفاة ووجه بعض حكم محض فان حصلته ان قد رقت ان لا يتم دعوى
 الكفاة الاصول في قيرها تقدير تقدير تحية الطبيب في جري الترتيب في الادر
 الثلثة كما ذكرنا في قيرها لانه حصوله في اربعة الامكان في نفس الامر هو
 غير مستم وان اربعة الامكان الدالة فلا يلزم في التقدير كسبب الامر بل على
 ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع كما ذكره قبل ذلك فلا يخطئ به صدور
 او هو فيكون مشكلا في فهمه ان الشكل ما احاط به صدور واحد او صدور وقد تقدم
 ما فيه من عدم صدق على شكل محيط الكثرة والدائرة وانما لا يقبل التفسير

الذي ذكرناه ثم وقد مر ما فيه من عدم صدق انما يلزم الكفاة فيهما
 في جميع الجهات والتساوي في بعضها لا يستلزم الشكل لانه الشكل لا يحصل باعتبار
 الاطراف التامة وما ذكره الشرح لا يلزم هنا ولا يستلزم من حيث هو
 فيه ان البرهان قائم على تساوي الاجسام فالتساوي لا يلزم لوجود الجسم وذلك كاف
 كما هو معترف به في الكفاة بغير العدم كما سيأتي فان قلت التساوي ليس في
 لوازم وجود الجسم من حيث هو بل هو من لوازم وجود الجسم من حيث هو بل هو
 من لوازم القدر وقوته الجسم بوسطه قلت يحصل الجسم في الكفاة وهو متوحد
 ثابت الجسم بوسطه الكفاة وانه الكفاة بعدا واثق ان الكفاة واسطة في اثبات
 لانه لو فرض جليا في الشكل فانه في قيرها في اولها وبذلك تتبين في الجسم والتساوي
 اعرض الجسم فيكون الشكل في المعارض الغربية بالنسبة الى الجسم في الكفاة
 والكفاة الكفاة في الكفاة لا يلزم عدم اوكية مطلقا بغيره ان لا يكون في قيرها
 في شيء من الاوقات بل المراد ان قيرها لا يكون اوكية مطلقا في قيرها في شيء من الاوقات
 فخصوه في قيرها في وقت دونه وقت اذا انظر الى المراد بالكفاة في الكفاة
 عن ذلك الجسيع وهو في المعارض الذاتية للجسم وهو ما يفتقر الى الاول لا في شيا
 في الاجاب اما انصافه نظر لعدم خلقه في اوكية عند التحقيق واما العنصرية
 فلا بد ان يكون في الكفاة الكفاة كالقوة والظلمة والحرارة والبرودة وغير ذلك
 مع انهم يجوزون عن الكفاة في غير الدائم المعاني بل بعض انما هو في الكفاة في قيرها

لا بد من كمال السكون به كنه مستقيمة
 القوة اه هذا اسم لهما، اكلما، واعترض عليه الحكم الاول باه التبريد وما
 من معناه كقولنا سير السيرا ولا دفع لا يكتفي بهما الا بالان والآن طرف
 للزوجة والزوجة مقدار الحركة فيلزم الدور وجب باه تصور ما ذكره يتي
 ويحك انه تعالى عن تقدير تغيرته انه يمكن تفعل الزمان مثلا بوجه آخر غير توقف
 على الحركة فاه الزمان في حواض يصلي كل منها لانه يكون مع ما وعنا لظاهرة
 بالقوة في جميع الوجوه اقول المراد بالوجوه ان الوجوه الحقيقية او اعم منها
 ومنه الاعتبارية وعلى الاول لا يكتفي بهما الا كذا وجوده بالقوة اذ الوجود
 ليس في الوجوه الحقيقية اذ الوجود لا يتم قوله كواب الوجود والعقل ثمة
 كبراه الوجوه الاعتبارية لهم بالقوة وقد يقال لو كان بالقوة في جميع الوجوه
 لكاه كونه بالقوة ايضا بالقوة فلا يكون بالقوة وقد عارضه بان لو كان بالفعل
 مطلقا لكاه كونه بالفعل ايضا كذلك وكذا فعلية نظيره ونسب واجيب بان تسلسل
 في الاعتبار وانما تعلم انه لو كان بالفعل في جميع الوجوه لكاه كونه بالقوة ايضا
 بالفعل فكيف بالقوة مع فرض كونه بالفعل فكيف موصودا ومعدوما وهو
 الحركة والف لا يخفى ان الوجود من الحركة هو التوسط في سيطر عليك وهو وجه
 من القوة الى الفعل دفع مع ان لا يتم كونه انهم انما انما يقال ليس قدرا انما
 فوجه وهو الحركة والف والحركة يكون كونه الحركة والف وهما بالحق الام

من الخصوص بالانقلاب ويؤيده ما يقتضيه صريحه من كونه الغير في الحركة
 بهما لا الحركة البتة لانها مؤدية الى القوة والف وصرح في شرحه كونه الغير
 باه الحركة ام لما حدث دفعة والف وكما زال دفعة ولا يبقى ذلك كذا
 اه هذا تم ما علمنا قلنا من شره في كونه الغير وايضا ان الوجود بتلك الصفات
 والكثرة في وجهها تدبر حتى وهي كيفية وعدم اطلاق الحركة على ما ذكرناه اذ بها القوة
 الخارجية الى العقل دفعة كالعلم والعارف اصبا فيجوز ان يقال بعد تسليم ان
 انحرافه في زمانه يراه بالوجوه الوجودية التامة اما كونه وجوده في الخارج والعلوم
 كذلك فاه العلم هو العلم بشرط الوجود الذهني وانما ما اياه قد عرفت
 انما هو من صفته شفهية موجودة في الخارج يتوقف عليها كونه
 اه الحركة لا يمكن وجودها في هذا البشروط كما ذكرنا في كونه كونه
 ذلك اقول في الحركة موجودة اذ السكون في الحركة فيلزم ان يكون وجوده
 في كل آه مشروطا بما يتحقق بعده وهو انما وزع قد وصل الى الحركة في
 ذلك الان وينبغي ان البحث باه يقال يجوز ان يكون الحركة في صفته كونه
 ويكونه في انما المذكور مشروطا لوجود الحركة المذكور في الحركة في لو كانت الحركة
 ذاتية لا افرادها بوجه ما ذكر يستلزم اطلاق سبب الحركة الى حدوثها
 وهذه الحركة في انما لا في فرضية لك قد قال انما انما كانت صفة في كونه
 انما يكون بالسطوة في فرضية لك قد قال انما كانت سببا في كونه كانت خطا

قد علمنا نسبة الجسم الى ما يشترك في مفرق الانتفاء فيكونه بتبدل هذه النسبة
على الوجه الاول انما هو في السطح الخارج وفي الكفاة وفي الكفاة فلا يكون فيها
علما وظنه لذاتها واولا لا في ذاته واما الفعل والانتفاء آية في نظر الان
المتحقق انتفاء الجسم في نفسه كونه وكل كونه منقسم في الحقيقة الى اقسام
او فصل في آية فلا يكون متحققا في نفسه وانه انقسم الى اقسام فاجزائه المتقسم
منها ضعف فلا يكون اقوى والكلام في الانتفاء اذا انتفاء في نسبة
الى نسبة الى نفسه ونفهم في ذلك انما هو في انتفاء الامور المقدار واما في
فذلك آية فليس في كلام الشيخ فيه وعلى ما ذكره الشيخ انه في نفسه هذين
الانتفاءين لا يوجد كونه الانتفاء في غير مطلقا وفيما قال الشيخ في الجاه
انه وجود في الجسم بوجه اخر فكيف يكون كونه في ذاته او كونه في انما في
غيره فلو كان في غير كونه لكافة غير من اقسام فيكونه كزمانية زمانية وعلمية في
هو النسبة الى الزمان او الهيئة الحاصلة بسببها وعلى التقديرين لا يتغير في كونه
والانتفاء انما يتغير في اقسام الزمان ولا يتغير في كونه في كونه في الشرط
يستمر الموضوع مما بالقياس الى الزمان الاول ما وافرض له اياه فيكون له
في كل جزء من كونه انتفاء في بعضه الى بعض علم ما ذكره ولهذا ولا يقف على
صدر بل يجب وقوف الفرض على انه الانتفاء في اقسام الزمان معنى فذلك في
النسبة الى الهيئة الرئيسية والاقسام في هذا ان يكون كونه زمانا وان لا

[illegible]

٧
والكبير انما عز الوهب انما عظماء في كل واحد والذو العبد الوهب انما عظماء في كل واحد والذو العبد الوهب انما عظماء في كل واحد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب هذه الاورد ليست بما يجزمه الوجود وليس تحقيقه محقق
الا اعتبار غاية من اعتبار غير الشيء الخارج للطفل لا يصير احواله كذلك فلا يفرق ان
يكونه الزمان امر متقبل على الحوادث من تناسلها ثم الحوادث من الوجود والحادث
ليس كذلك اقول يمكن ان يجاب ايضا انه اقول يعلم من يعلم شيئا ان
العلم بالحدوث من هذا الدليل متوقف على العلم بثبوت المعية الزمانية المتوقف
على العلم بوجود الزمان اذ ما لم يعلم وجوده لم يعلم انه مقترن بالزمان فلو
كان العلم بوجوده مستقفاً من العلم بالمعية يلزم الدور اقول في نظر
اذ لم يثبت انه لا يتوقف بيانه على ما سبق ثبوت بل يمكن ثبوت بوضوح متوقف
عليه وانت تعلم انه انت تعلم انه لا يعلم منه كلامه دعوى مانع بل القول
منه انه يلزم من اجتماع اقسام الزمان انه يكون الموجود في حينه انه يكون متصفاً
بالوجود في ذاته واما لا يخفى ان لازم وزنه المجازات الشرعية ان
الزمان كما ذكره اقول كذا انهم من كلام الشيخ ايضاً في هذا ذكره وان احواله
والزمان نظر امانه احواله فلا يقابل فيها مستلزم لبقاء وضوحه في الفلك
ازلا والباين صيرورة بعينه في كل وقت حين وضوحه ان يحدث الى الابد وعلى
هذا يكون وضوح الفلك والانتقال بان في سمت الارض والقدم بعينه وضوحه والباين
في التسمية ان في معنى هذا الاستغنى ويلازم انه يكون الحوادث في كل وقت
المتغيرة في الضم والكم الواردة على المتحرك في كل معنى مقدار واحد وبهذا

ايضا وانما في الزمان فلا يتجدد لذاته وهو الزمان فلو كان موجودا في الزمان
منزلة السبل ويكون باقية لذاته وتجدد الاضافات لم يكن الزمان متجددا
لذاته فلما كان قد انشأه وعلما بهذا لا يثبت تعاقب الزمان بل هو كانه لا يتجدد
انه لا يكون الامر بالبقاء الا ان كانت تسمية التجرد نسبة واصنافا تسمى
التي تحصل في الامر الوهم الامر المتجدد الوهم وان اردت تحقيق المقام على
وجه يتكشف الامام فعليك بالرجوع الى رسالة الهيولى في حيث امكن
وهو مقدار اوله ان اعلم ان الزمان في ذاته امر غير قادر الذات فلا يكون
قائما لذاته بوجهه احد هاهنا العالم بذاته وجوده وعدمه وفق او تدرك
والزمان لو ان بذاته كانا حاضرا دفعة غير متقسم اصلا فلا يكون هاهنا
انعدام تدريجيا لانه غير منقسم فيكون عدمه في ذاته فيلزم تناقض الآيات وتقابل
انه ينقسم وجود العالم بذاته وعدمه في دفعه والتدريج مستبعدا بحوا
كونه عدمه في نفس الزمان وتناهيها انه لو ان بذاته كانا حاضرا دفعة لا يكون
انقسامه لانه منقسم في ماض ومستقبل واجتماعهما محال ولا يكون عدمه في
لانه لو كانا متصلا لا يخل اتصال الموجود بالعدم ولو كانا منفصلا عن
الابق واللاحق وما بعده يلزم تركب الزمان من الآيات تارة والعالم
بغيره من اوصافه فلو كان صوره يكون دائما متحركة فيها لانه الزمان متجدد
بغيره تارة اوله لا يتوقف احد هاهنا على آخر فيكون عسافا فوضوحه لا يكون

امرنا باننا لا نرى في موضوعنا غير متجدد متصل سبباً وهذا هو الحق
 من هذا البيان ان الزمان قائم بحركة وانما لم يقدّر له ان يظل ثابتاً على حاله
 ان الحركة نصف الزمان نصف الحركة في كل واحد من النقطتين في الحركة في النقطتين
 والآخر في الزمان في النقطتين في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين
 الزمان في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 من الزمان في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 على اننا ما لم نكن لا نحقق عليك ان الحركة بالذات غير قابلة للزيادة والنقصان اذ
 لا يمكن ان يكون لها طول بل هي في زمان الطول والسرعة في الطول في كل واحد
 الزمان في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 ان نصفها بالذات فالزمان مقدار الحركة في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين
 الفلك لا يغير في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 بانها كانت في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 الحركة في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 الحركة في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 ينقطع الحركة في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 للبيان في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 كونها مقدار الحركة في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين

اسرعها لان الزمان يقدر بسبب الحركة بسبب هذه الحركة وبغير السرعة
 مقدارها اعظم من السرعة وظهر ان ما يكون مقداره اعظم ما يكون مقداره لا يتعدى
 اقل من السرعة ليس الا في الفلك الاعظم ويتوجه على هذا ان نعلم ان لو لم يكن
 فلما لم يكن في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 الشيخ بان هذا الحكم من الحكم الوهم وذكر ان لو لم يكن في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين
 لم يبق التسليم في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 وحده من غير ذلك انما هو مستحيل وان لم يكن في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين
 ان ما ذكره يدل على ان لو لم يكن في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 ولا ينبغي التسليم في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 وتعتبر في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 ان الحركة لا ينبغي تسليماً وتسقط بل يجوز ان تكون في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 دائرة مثل ما ذكره في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 فانه الزمان امر متجدد متصل يقدر ان يكون في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 فاعتبرت في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 لو وجد في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 بعضهم بانها لا يصرح بحركتها في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين
 في كل واحد من النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين في النقطتين

من اوصاف العاصم بتدريج عندهم والقدر لا يرد في كل وضع مسبق بوضوح
 الى غير النهاية فلها كمال مستمرة في الوضع ويجوز ان يكون الزمان مقدرا
 قولا كانه قد مضى قبل وجوده او هو عندي انه قد مضى وحيث ان الوجود قد مضى
 بالزمان والزمانيات واحداث التجرد والوقائع المتعاقبة يعتبر مع اتفاق
 الزمان الزمان ولكن الامر ليس كذلك بل ثبوت الزمان عند العقل بانها لا تتجدد
 وعلى تقدير اتفاقها مطلقا لا يكلم العقل بوجود الزمان وكذا هو على تقدير
 عدم الزمان فقبل وجود الاشياء ليس زمانا ولا مكانا ولو سلم ان التقدم ينقصر
 زمانا فلا يخفى ان مقتضى زمانا موجودا بالفعل بل يطلب فرض زمانا فانه لا يخلو
 سبق العدم في حيزه فلا يخلو زمانا مترا وكذا قبلية لا توجد مع
 البعدية في زمانية برديلة اذ اريد ان مثل تلك القبلية تسمى زمانية صغلا
 فلا منافاة في كمالها بل ان يكون تقدم العدم على الوجود زمانية بهذا المعنى
 كونه زمانا متقدما وانه اريد ان مثلها زمانية بمعنى انه ثابت زمانا في
 وجودها وانما يكون ثابتا انحصارا والتقدم في الحيز المشهود لانها قبلية
 المذكورة ان قد يقال ان الزمان متبوع في الحقيقة بالذات والحقيقة
 فلا يجوز تقدم بعضها على بعض بالذات استلزاما لمرتبها بل مرتبها
 حقيقة الزمان ليس الا التجرد والكثرة وتعددته بتعينات وتغيرت كلفه
 وتعينها بالاجزاء المتباعدة حقيقة بالتقدم والآن في احوال التقدم متقاي

٧ اية هذا التقدم
 اية التقدم كذا

متعينة بذلك التقدم الذي حصل له وانما المتعينة بذلك المتعينة هي اصل
 فلو فرضنا ان التقدم تقدم اعم في يصير التقدم على ما فرضناه اولاهما
 والمتعينة على ما فرضناه اولاهما متقدما وبما لا يندفع ما قاله العالم الرازي
 انه اذا اتى حقيقة الزمان انتهى الى حيزه تخصيصا بعضه بالتقدم وبعضه
 بالآن لانه وانه ثابت وكذا انقضاء كل شيء في الزمان بالآن فيكون الزمان
 غير متصل بل متقطع في الآيات لانه كل شيء في الزمان موجود بالفعل ولو قبل
 القسمة لكافة لانه تقدم وانما لانه غير في الذات وهي مستلزمة لانقضاء
 في الزمان فيكون ذلك كجزء مستملا على الزمان بالفعل والمقدر خلافا
 فلا يقبل القسمة فيكون آتيا ولا يندفع بما اجاب به المحقق الطوسي بان الزمان
 ليس له ما يتغير اتصال الانقضاء والتجرد وذلك الاتصال لا يتجزأ
 اذ ان الوجود فليس له ان لا بالفعل وليس فيه تقدم وانما قبل التجزئة فان
 فقلت الما في سببها حقة ومثاق به تصور عدم الاستمرار الذي
 هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وانما في عدم الاستمرار في نفسه وانما
 في حقيقة غير عدم الاستمرار كما لو لم يصير متقدما وانما يتصور وجودها
 لانه ليس في كلامه اختيارا لحد من شقي الترديد واعتراضه على انقطاع
 السؤال ان في نظر لانه التقدم والآن في العلم يكون من مقتضيات الزمان
 لا يندفع السؤال باض التقدم والآن في العبارة مثلا اذا قيل وجوده في

في كل اذاتام شخصه على طرفة قطره الارض ما في كل منها وقدره على الخواص
 مع انه اجانب الذين يدركها احد ما بل قد تم التام فيكون ذلك الجانب فوق
 بالقياس الى الاول وتحت بالقياس الى الثاني واجيب بانه قد علم بالظهور ليس
 صفة للرأس والقدم بل هو متعلق بالفعل المذكور في الولد والقرب ومعناه
 انه ليس كل شخص قد تم نسبة طبيعته مع جهة في الولد والقرب ولا شك في ان اذا
 فرضنا قدم احد هذين الشخصين من حيث رأس التام لم يكن على الخواص بل كان
 ذلك انعكاس فقر ليس بالظهور من الفرض المذكور فلا يكون كذلك وادعوا لا يخفى
 عليك تكلف كجواب ولا حاجة اليك اني قد شرحت استدلالهم وهو الفوق وتنتهي
 استدلالهم بل هو انهم اذا كانتا على وجه طبيعي ولا يخفى انه ما ذكره من انهم يتبدل
 اجهته بل يستلزم تبدا هو من جهة الفوق او من جهة التحت ولا تخذ وفيه ثم
 عمدا اعتبار ما في سائر الاجسام هذا الاعتبار من عمل الامور الهية ولا يخفى في الالة
 كنهها لا يرضى ليست لانه اجتهاد

والداعى لم بالصحة

قد وقع الخلاف في تنيق هذه الية شبهة المصنف لمولانا
 مصلي الدين القاري الانصاري على شرح هداية الحكمة
 لما فيه من صبي علىهما ربه الحكيم الباريد الفقير
 الى ربنا كغير محمد بن علي افندي ابن مصلي الدين
 ستراندك عيوهم وخفف ذنوبهم في اواف
 سهره من انما في سنة بل في سنة
 وانه والصح واجي له على التام
 وعلى رسول الصلوة
 والسلام على
 الامم العارفين

جامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات